الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الدعم الحكومي في مصر

د. رشدي إبراهيم السيد أبو كريمه

مدرس بقسم الاقتصاد السياسي

كلية الحقوق- جامعة عين شمس

(ISSN: 2537 - 0758)

الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الدعم الحكومي في مصر

د. رشدي إبراهيم السيد أبو كريمه

ملخص البحث

تُعد سياسة الدعم من أهم السياسات التي تهتم بها الدول النامية ومنها مصر وذلك بهدف النهوض بالمستوى المعيشي للطبقات الفقيرة.

وفى مصر بدئت سياسة الدعم لبعض السلع الأساسية أبان الظروف الاقتصادية التي سادت أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان يحب ايقاف الدعم بانتهاء الحرب العالمية الثانية، إلا ان الحكومات المتعاقبة بعد انتهاء تلك الحرب استمرت في منح الدعم، وذلك لتخوف تلك الحكومات من المظاهرات التي قد تؤدى إلى اسقاط الحكومات، كمظاهرات ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ الرافضة لزيادة الأسعار، مما ترتب عليها تراجع الحكومة عن قرارها.

ويعد الدعم حقًا أصيلًا للفقراء وليس هبة أو منحة لهم، لكن من سلبياته استفادة الطبقات الغنية بشكل أكبر من الطبقات المستهدفة من الدعم وذلك مثل دعم المحروقات ووسائل النقل.

فيجب ان يكون الدعم موجه وفقًا لإحصاءات دقيقة توضح الفقراء المستهدفين من الدعم، ويكون الدعم عيني أو نقدى، وإن كان الدعم النقدي أكثر دقة لمنع تسريبه لغير المستحقين، ويجب توافر فرص عمل حقيقية لمستحقي الدعم، حيث يوجد علاقة عكسية بين الدخول والدعم، فكلما زادت الدخول انخفض الدعم بمقدار زيادة الدخل أو التوظيف والعكس صحيح.

إن نفقات الدعم تأتي عبر الدعم الرسمي من الدولة في الأساس، ويوجد أيضا الدعم غير الرسمي الذى يصدر من الأهالي لمساعدة الدولة في انفاقها على الدعم للفقراء، إلا أن الدعم الأخير لا يظهر في الموازنة العامة للدولة.

ويوجد العديد من المشروعات والبرامج التي تهتم بالأبعاد الاجتماعية للفئات المستهدفة من الدعم مثل برنامج تكافل وكرامة، ومعاش التضامن الاجتماعي، ومشروع حياة كريمة، برنامج فرصة، صندوق تحيا مصر، حيث تلعب تلك المشروعات والبرنامج دورًا على جانب كبير من الأهمية لمساعدة الطبقات الفقيرة، والطبقات الأشد فقرًا.

والله ولى التوفيق،،،

Abstract

The support policy is one of the most important policies of concern to developing countries, including Egypt, with the aim of improving the standard of living of the poor.

In Egypt, the policy of support for some commodities began because of the economic conditions that prevailed during World War II, and he liked to stop support at the end of World War II, but successive governments after the end of that war continued to give support, because they feared demonstrations that could lead to the overthrow of governments, such as the demonstrations of January 18, 19, 1977, which rejected price increases, resulting in the government reversing its decision.

The subsidy is considered an inherent right of the poor and not a gift or grant to them, but one of its downsides is that the rich classes benefit more from the targeted classes of subsidies, such as subsidizing fuel and transportation.

The support must be directed according to accurate statistics that show the poor who are targeted by the support, and the support is in kind or cash, and if the cash support is more accurate to prevent its leakage to the undeserving, and real job opportunities must be available for those who are deserving of support, as there is an inverse relationship between income and support, the higher the income Subsidy decreased by the amount of increase in income or employment and vice versa.

Support expenditures come through official support from the state in the first place, and there is also informal support issued by the people to help the state in spending on support for the poor, but the latter does not appear in the state's general budget.

There are many projects and programs that are concerned with the social dimensions of the target groups of support, such as the Solidarity and Dignity Program, the Social Solidarity Pension, the Dignified Life Project, the Forsa Program, and the Long Live Egypt Fund. These projects and the program play a very important role in helping the poor and the most vulnerable classes. Poverty.

God grants success,,,

(ISSN: 2537 - 0758)

مقدمة

لم تعد الدولة تقوم بدورها كحارسة بل أصبحت متداخلة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

إن الدولة الحديثة تهدف إلى تحقيق التوازن الاجتماعي بغية تحقيق مستوى معيشة مرتفع خاصة لذوى الدخل المحدود.

ويلاحظ اهتمام الدولة الحديثة بالنفقات بصفتها إحدى الأدوات التي تحقق التوازن الاقتصادي وتتمثل هذه النفقات في الإعانات التي يتم تقديمها إلى بعض فروع الإنتاج أو المشروعات من أجل تخفيض أسعار منتجاتها عن طريق تخفيض نفقات الإنتاج لتحقيق زيادة في حجم الإنتاج وبالتالي زيادة الأرباح.

ويعد الدعم من أبرز النفقات التي تهدف الدولة من خلالها إلى تخفيض نفقات المعيشة وتلجأ إليه جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية مع اختلاف نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالي في الدول المتقدمة عن الدول النامية، ففي الدول المتقدمة تكون نسبته ضئيلة بعكس الدول النامية فتكون نسبته مرتفعة.

أن سياسة الدعم تعتبر من أهم السياسات التي تلجأ إليها الدول في إعادة توزيع الدخل القومي والنهوض بالطبقات الفقيرة.

وبالنظر إلى سياسة الدعم في مصر فنجد أن الظروف الاقتصادية التي سادت أثناء الحرب العالمية الثانية أدت إلى تطبيق سياسة الدعم في بعض السلع– وليس كل السلع– وكان يجب إنهاء سياسة الدعم بانتهاء سببها وهو نهاية الحرب العالمية الثانية إلا أن الحكومات المتعاقبة بعد انتهاء تلك الحرب استمرت في تطبيق سياسة الدعم.

وبالنظر لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها مصر والتي نتج عنها تفاوت صارخ في الدخول وزيادة الدعم مما أثر بشكل سلبى على الموازنة العامة للدولة فقامت الدولة برفع أسعار بعض السلع والخدمات مما أدى إلى قيام مظاهرات ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ رافضة لزيادة الأسعار مما أدى إلى تراجع الحكومة عن زيادة الأسعار، بل أن الحكومة منحت علاوة إضافية لأصحاب الدخول المحدودة من العمال والموظفين.

وترتب على ما سبق تمادى الحكومات المتعاقبة في مصر الاستمرار في سياسة الدعم وامتد أسلوب الدعم من سلعة إلى أخرى بصور متعددة فاختلت الأسعار النسبية وتولدت انحرافات ضارة بالاقتصاد القومي، حيث زاد الاستهلاك نتيجة زيادة الدعم ولم يتمكن الإنتاج المحلى من مواجهة الاستهلاك المتزايد فاتسعت الفجوة بين الإنتاج

والاستهلاك وثم تعويض النقص في الإنتاج بالاستيراد من الخارج فأصبحت الواردات تفوق بكثير الصادرات مما أدى إلى عجز ميزان المدفوعات.

كما أن زيادة الدعم أدى إلى زيادة الإنفاق العام عن الإيرادات العامة لعدم وجود إيرادات كافية لتغطية الدعم الأمر الذى أدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة.

والجدير بالذكر أن سياسة الدعم يستفيد منها كلًا من الأغنياء والفقراء على حد سواء ومثال على ذلك دعم الخبز والمحروقات يستفيد منه جميع فئات المجتمع أغنياء وفقراء وبالتالي لم يحقق الدعم هدفه المنشود.

الدراسات السابقة:

١- دراسة معهد التخطيط القومي[١]

قدم معهد التخطيط القومي دراسة عن الدعم بعنوان "أثر تحريك أسعار الطاقة على أسعار السلع والخدمات في مصر" وتناولت تلك الدراسة الاحتمالات المتوقعة في حالة تحريك أسعار الطاقة بسبب تحول الدعم من دعم عيني إلى دعم نقدى، والآثار المترتبة على ذلك التحريك على السلع والخدمات الأخرى.

٢- دراسة دكتور/ طارق نوير[٢]

قدم **الدكتور/ طارق نوير** دراسة عن الدعم بعنوان "إصلاح أنظمة الدعم في الاقتصاد المصري" وتناولت الدراسة تحليل أنظمة الدعم في مصر ومحاولة إصلاحها لخدمة الطبقات المستهدفة من الدعم من الفقراء ومحدودي الدخل هذا من جانب، ومن جانب آخر التخفيف من الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة المصرية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة الآثار الاقتصادية المترتبة على الدعم والضوابط الواجب إتباعها عند تقرير سياسة الدعم وتقييمها والحلول المقترحة لحل مشاكل الدعم.

كما يهدف البحث إلى دراسة سياسة الدعم والتي تتمثل في إعادة توزيع الدخل القومي وتلك السياسة مطبقة بالفعل في معظم دول العالم مع الأخذ في الاعتبار أن تكون نسبة الدعم إلى الإنفاق محدودة وضئيلة حيث أن زيادة الدعم تؤدى إلى خلل في

---

[١] معهد التخطيط القومي، جهاز تخطيط الطاقة، دراسة أثر تحريك أسعار الطاقة على أسعار السلع والخدمات في مصر، القاهرة، يونيو ٢٠٠٥.

[٢] د. طارق نوير، إصلاح أنظمة الدعم في الاقتصاد المصري، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر نحو معدلات أعلى للنمو وتوزيع أكثر عدالة للدخل في الاقتصاد المصري، معهد التخطيط القومي، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٨.

(ISSN: 2537 - 0758)

الأسعار النسبية وزيادة الاستهلاك المحلى، لذلك يجب ترشيد سياسة الدعم مع ضرورة توفير مصادر تمويل حقيقية لتغطية الدعم وذلك في ضوء متطلبات الاقتصاد القومي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وقد قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية الدعم

المطلب الأول: المقصود بالدعم

المطلب الثاني: تأثير الدعم على سلوك المستهلك والمنتج

المطلب الثالث: الضوابط الواجب توافرها عند تقرير سياسة الدعم

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية لسياسة الدعم

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للدعم على الاستهلاك والإنتاج

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للدعم على الادخار والاستثمار

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للدعم على ميزان المدفوعات

المبحث الثالث: تقييم سياسة الدعم والحلول المقترحة

المطلب الأول: تقييم سياسة الدعم

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لحل مشاكل الدعم

المطلب الثالث: جهود الدولة نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال سياسة الدعم.

المبحث الأول
ماهية الدعم

لقد تعددت التعاريف لمفهوم الدعم، فُيعرف الدعم بأنه ما تقدمه الحكومة للأفراد الذين تقل دخولهم عن خط الفقر، كما أن الدعم هو عبارة عن أداة لإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء بهدف تخفيف الأعباء المعيشية على الافراد ذوى الدخول المنخفضة وذلك لاندماج هؤلاء الأفراد مع الشبكة الاجتماعية.

ويمكن القول بان الدعم الحكومي هو عبارة عن الإمدادات المالية التي تُقدم لأفراد المجتمع لتخفيض أسعار السلع والخدمات ويكون في الغالب موجهًا للسلع والخدمات المتداولة وتتفاوت نسب الدعم من دولة إلى أخرى.

وقد تلجأ الدول إلى الدعم لأغراض سياسية فمن الملاحظ أن أغلب البرامج الانتخابية تتوعد بخفض أسعار السلع والخدمات خاصة الاساسية منها وذلك لزيادة شعبيتها وفى حالة وقوع أزمات سياسية أو ثورات فإن بعض الأنظمة تلجأ إلى زيادة الدعم لكى تبث الطمأنينة لدى أفراد الشعب.

وهناك بعض الشروط التي يجب توافرها عند تطبيق سياسة الدعم أهمها تحديد الأفراد المستحقين للدعم وعمل آلية دقيقة لوصول الدعم لهم دون غيرهم، مع دراسة احتياجاتهم الضرورية.

ويتنوع الدعم حسب طريقة منحه إلى دعم نقدى ودعم عيني، وينقسم حسب تأثيره الاقتصادي إلى دعم إنتاجي ودعم استهلاكي وينقسم أخيرًا حسب ظهوره في الميزانية إلى دعم معلن ودعم غير معلن **وسوف نتناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب على النحو التالي:**

المطلب الأول: المقصود بالدعم

المطلب الثاني: تأثير الدعم على سلوك المستهلك والمنتج

المطلب الثالث: الضوابط الواجب توافرها عند تقرير سياسة الدعم

المطلب الأول
المقصود بالدعم

يحظى موضوع الدعم باهتمام متزايد من كافة دول العالم وفقًا لقدر نموها ومدى تقدمها، كما أن الدعم يحظى أيضًا باهتمام المنظمات الدولية والإقليمية.

فالدعم إحدى الوسائل التي تساعد على الخروج من دائرة الفقر وصولًا لمستوى معيشي لائق لأفراد المجتمع.

ومما هو جدير بالذكر أن الدول العربية تدعم بشكل عشوائي أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية بعشرات المليارات سنويًا، غير أن هذا الدعم لا يسبب العجز في الموازنة العامة للدولة فحسب بل يمتد أثره السلبى على الإنتاج بكافة صورة في عدد كبير من القطاعات الحيوية.

فالدولة تقوم بدعم معظم السلع الأساسية كالخبز والسكر والأرز والأدوية وتدعم أيضًا الخدمات الأساسية مثل المياه، الكهرباء والبنزين والديزل ويتم هذا الدعم من خلال بيع تلك السلع والخدمات بسعر أقل من سعرها الحقيقي وتتحمل الموازنة العامة للدولة الفرق بين السعرين، وهذا ينطبق على كثير من الدول العربية فدعم المواد الغذائية والطاقة كان منذ أربعينيات القرن الماضي في صلب الموازنات الحكومية.

وتقوم الحكومات بإرضاء جزء كبير من شعوبها عبر خفض الأسعار بواسطة أموال الخزانة العامة وهنا ندخل في المعنيين السياسي والاجتماعي لهذا التدبير.

فنجد رجل السياسة أو الحزب الذى يدعو إلى زيادة الدعم الحكومي يجذب الجماهير إليه ويصبح محبوبًا ويطلق عليه لفظ "أبو الفقراء" الذى يشعر بمعاناتهم، أما صاحب

(ISSN: 2537 - 0758)

الرؤية المعاكسة والذى يرى في الدعم الحكومي ضررًا بالاقتصاد الوطني فسيلقى نقمة شعبية وسيُتهم بالرأسمالية.

ويلاحظ أن الدعم في الدول النامية يكون أساسه مبنى على تنفيس الاحتقان الشعبي أو من أجل تحقيق مكاسب انتخابية.

ونتناول هذا المطلب من خلال ثلاثة فروع على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف الدعم وفقًا للفقه الاقتصادي.

الفرع الثاني: تعريف الدعم وفقًا لبعض المنظمات الدولية.

الفرع الثالث: أنواع الدعم.

الفرع الأول
تعريف الدعم وفقاً للفقه الاقتصادي

أولًا: الدعم ضريبة سالبة:

إن معظم علماء الاقتصاد في أمريكا[٣] يروا أن الدعم ما هو إلا ضريبة السالبة.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتم تحديد حد أدنى للدخل يطلق عليه خط الفقر ويراعى في تحديده عدد أفراد الأسرة ومستوى المعيشة السائدة، فإذا انخفض الدخل عن خط الفقر تقوم الدولة بمنح إعانة لذوى الدخول المنخفضة يطلق عليها الضريبة السلبية، ويرجع تسميتها بالضريبة السلبية لأن الفرد هو الذى يحصل عليها من الدولة، بينما إذا زاد دخله عن خط الفقر فيجب عليه أن يدفع ضريبة للدولة ويطلق عليها الضريبة الموجبة.

ونوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (١)

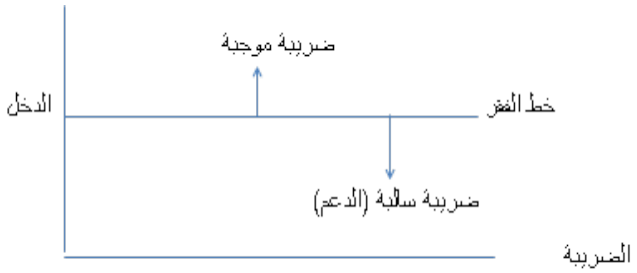

(3) Richard, A. Musqrave, Peggy Musgrarve "Public finance in Theory and Practice Mcgrawm-Hill Book company, 1980. PP. 378- 381

يلاحظ على الشكل السابق أن الفرد يحصل على الدعم عندما يكون دخله أسفل خط الفقر وهو ما يطلق عليه بالضريبة السالبة.

وعندما يكون دخله أعلى خط الفقر فإنه يدفع ضريبة للدولة وهو ما يطلق عليه بالضريبة الموجبة مع الأخذ في الاعتبار عدد أفراد الأسرة.

وكما أسلفنا بأن الدعم يعد ضريبة سالبة فإن هذا التعريف إن كان يصلح في الدولة المتقدمة، فإنه لا يصلح في الدول النامية وذلك بسبب عدم إمكانية تسجيل وحصر الدخول بدقة بالإضافة إلى عدم وجود بيانات وافية ودقيقة عن توزيع الدخل حيث أن الطبقات الفقيرة تمثل السواد الأعظم في تلك الدول وتتركز الثروات في عدد قليل من الأفراد مثل الحال في مصر.

ثانيًا: الدعم ميزة مالية:

تعمل الحكومات على توفير ميزة مالية للأفراد وشركات القطاع الخاص في المجتمع حتى يستطيعون شراء أو بيع السلع والخدمات أو أحد عوامل الإنتاج بسعر أقل من الأسعار السائدة في الأسواق الحرة، وتهدف الحكومات من ذلك تحقيق أهداف معينة مثل الإعانات التي تقدمها الدولة للمستهلكين لأنواع معينة من السلع الأساسية أو ما تقدمه الدولة من إعانات للمنتجين الزراعيين في شكل أسعار مخفضة لبعض مستلزمات الإنتاج الزراعي. ومن الملاحظ أن الدعم ما هو إلا فرق سعرى سواء كان ذلك دعمًا للمستهلك أو المنتج.

ثالثًا: الدعم أداة توزيعية:

يعتبر الدعم أحد الأساليب الهامة لإعادة توزيع الدخول في المجتمع لجعل مجموعة من السلع الضرورية في متناول القوة الشرائية للشرائح ذات الدخل المنخفض في المجتمع[٤] ويترتب على ذلك إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الأكثر احتياجًا.

رابعًا: الدعم منحة من الدولة:

يعد الدعم إحدى صور الإعانات التي تمنحها الدولة للأفراد أو الشركات الخاصة وذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة وذلك بهدف التخفيف من أعباء وتكاليف المعيشة

[٤] د. سعد طه علام– الدعم لأسعار السلع الزراعية والغذائية مذكرة رقم ١٢٨٣ معهد التخطيط القومي ١٩٨١– صـ ١٤.

(ISSN: 2537 - 0758)

للأفراد المستهلكين من ذوى الدخول الضعيفة ويكون الدعم أما بالمنح والعطاء أو التخلي عند الاقتضاء[٥].

أ- الدعم بالمنح أو العطاء:

تسعى الدولة لإعادة التوازن بين افراد المجتمع ولتحقيق ذلك فإنها تخصص اعتمادات تظهر في الموازنة العامة من أجل تخفيف تكاليف المعيشة وهذا ما يطلق عليه بالدعم المعلن أو الدعم المباشر.

وقد يكون الدعم بشكل غير مباشر، كما في حالة دعم الدولة للمشروعات العامة بهدف تمكين المستهلكين من الحصول على منتجات تلك المشروعات بأسعار منخفضة.

أهم الإعانات غير المباشرة:

١- إعانة الاستغلال:

يُعد الهدف من تلك الإعانة هو تجنب التضخم وذلك بتمكين المستهلك من شراء السلعة في مرحلته النهائية بقيمة أقل من تكلفتها الحقيقية وبذلك تكون تلك الإعانة من الإعانات غير المباشرة لمستهلكي تلك السلع.

٢- إعانة تحقيق التوازن:

بعض المشروعات تقوم بأنشطة تخدم الاقتصاد القومي وأحيانًا تتكبد تلك المشروعات بعض الخسائر فتقوم الدولة بمنحها تلك الإعانة وتسمى تلك الإعانة، إعانة سد العجز.

٣- إعانة التجارة الخارجية:

وتلجأ الدولة لتلك الإعانة بهدف التأثير على التجارة الخارجية من حيث الحجم أو النوع أو من حيث نمط الصادرات وخاصَة صادرات معينة كإعانة تصدير المنسوجات.

ب-الدعم بالتخلي عند الاقتضاء:

إن الدعم بالتخلي يعد دعمًا غير مباشرًا تقوم به الحكومة لأهداف اجتماعية واقتصادية يستفيد منها كلًا من المستهلكين والمنتجين، والدعم بالتخلي يتعلق بالإيرادات العامة وليس بالنفقات العامة ومن أمثلة ذلك تشجيع المشروعات الجديدة وإعفاءها من الضرائب لفترات معينة بهدف تشجيع الاستثمار، وكذلك أيضًا إعفاء بعض الأفراد من

---

[٥] راجع في ذات المعنى د. عادل أحمد حشيش: مشكلة الدعم السلعي والأمن والغذائي في مصر، دار الجامعات المصرية، ١٩٨١ صـ ٧٨- ٨٢.

الضرائب لتأمين حد الكفاف. ويترتب على ما سبق زيادة الدخول النقدية للمشروعات والأفراد بقيمة الضرائب التي كان يتعين عليهم سدادها للدولة.

خامسًا: الدعم كفرق سعري:

يعرف الدعم بأنه عبء مالي تتحمله الدولة بهدف تمكين الأفراد والمنشآت من السلع والخدمات بسعر أقل من السعر الحقيقي.

ولنا بعض الملاحظات على هذا التعريف:

١. حصر التعريف على الدعم للسلع والخدمات ولم يشمل كافة الأنواع الأخرى من الدعم
٢. بدأ التعريف بعبارة (عبء مالي تتحمله الدولة) في حين أن الدعم هو حق للمستحقين.
٣. تضمن التعريف تمكين الأفراد والمنشآت، ويأتي الصيغة بشكل عام، فيفهم من التعريف كافة الأفراد والمنشآت، فلم يحدد الأفراد والمنشآت المستحقة للدعم.

سادسًا: الدعم منحة لا ترد:

يعرف الدعم بأنه منحة في شكل نقدى أو عيني ولا يتوقع فيه المانح أي مقابل لتلك المنحة فالدعم منحة من الدولة للفئات المستحقة فالهدف منه هو التخفيف على تلك الفئات من تكاليف وأعباء المعيشة المتزايدة في ظل دخولهم المحدودة.

ويرى البعض[٦] أن الدعم هو ضرورة يفرضها التناقض بين الأجور والأسعار، وهو في ظروفنا جاء للتعويض الجزئي على عدم قدرة الأجر على التناسب مع مستوى الأسعار وذلك يصبح أي تناول للموضوع دون تصحيح الأجر هو تعميق للمشكلة الأساسية.

الفرع الثاني
تعريف الدعم وفقاً لبعض المنظمات الدولية

لقد تنوعت المنظمات الدولية في تعريفها للدعم وفقًا لرؤية كل منظمة وسوف نتناول تعريف الدعم لبعض المنظمات الدولية على النحو التالي:

---

[٦] د. قدري جميل: أثر رفع الدعم على الفقراء ومستوى المعيشة، ورقة عمل، معهد التخطيط القومي ٢٠٠٨، صـ ٧٦.

(ISSN: 2537 - 0758)

أولًا: منظمة التجارة العالمية WTO:

تعريف منظمة التجارة العالمية للدعم بأنه عبارة عن مساهمة مالية تتسم عن طريق الحكومة لمساعدة الصناعات بهدف الحفاظ على أسعار السلع والخدمات عند مستوياتها الدنيا وينجم عنها منفعة[٧].

ومن خلال تنظيم قواعد التجارة الدولية، خرجت اجتماعات أوروجواي بنتائج هامة لتنظيم عمليات التجارة ما بين الدول، كما اهتمت بوضع آلية متكاملة للعمل مع قضايا الإغراق والدعم والوقاية[٨].

ويرتبط تعريف الدعم سالف الذكر بأهداف منظمة التجارة العالمية ويركز التعريف على مساهمة الدولة للمشروعات الاقتصادية بشكل مباشر مثل تحويل الأموال مباشرةً كالقروض أو ضمانات القروض، أو تتم بشكل غير مباشر مثل تنازل الدولة عن مستحقات تخصها لدى المنشأة كالضرائب، واهتم التعريف بالنفقات التحويلية الاقتصادية بشكل أساسي.

ويعاب على هذا التعريف التركيز على النفقات التحويلية الاقتصادية فقط وتجاهله للنفقات التحويلية الاجتماعية والمالية بالرغم من أنها على جانب كبير من الأهمية كأساس لنفقات الدعم المباشر في الدول النامية.

ثانيًا: منظمة التعاون الاقتصادي OCED

فعرفت المنظمة الدعم بأنه إحدى السياسات الحكومية كمنح ميزة للمنتجين أو المستهلكين، بهدف زيادة دخلهم أو تقليل التكلفة التي يتحملونها.

ونرى أن هذا التعريف يتميز بالشمول للنفقات بأنواعها التحويلية والاقتصادية والاجتماعية والمالية.

الفرع الثالث
أنواع الدعم

وسوف نتناول هذا الفرع من خلال غصنين:

١- **الغصن الأول:** نبذة تاريخية عن الدعم في مصر.

٢- **الغصن الثاني:** تقسيمات الدعم.

---

[٧] د. السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، ١٩٧٥، صـ ٨٠: ٨١.

[٨] د. صفوت عبد السلام عوض الله: المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١، صـ ٢٧٥- ٣٠٣.

الغصن الأول
نبذة تاريخية عن الدعم في مصر

تعود نشأة الدعم في مصر إلى عام ١٩٣٦[٩]، والتي قامت باعتماد تغطية خسائر التسليف للقروض الزراعية والإنتاجية لتغطية إنتاج رغيف الخبز.

وفى عام ١٩٤١ قامت الحكومة بتطبيق برنامج دعم لجميع المواطنين كإجراء مؤقت لمواجهة الآثار التي سببتها الحرب العالمية الثانية على مستوى المعيشة، فوفرت الحكومة بعض السلع الأساسية للمواطنين بنظام الحصص (البطاقة التموينية) بشكل شهري وبسعر مخفض.

وفى عام ١٩٤٥ بدأ نظام الدعم في مصر، ولقد نهجت تلك السياسة العديد من الدول النامية التي تأثرت بتداعيات الحرب العالمية الثانية.

وفى عام ١٩٥٢ تبنت الدولة نظام الدعم لقطاعات عديدة نتيجة التوجه الاشتراكي في تلك الحقبة، فاتخذت الدولة سياسات من شأنها النهوض بتلك القطاعات مثل الإصلاح الزراعي، كما شمل الدعم للسلع الغذائية الأساسية ليمثل الدعم نسبة ٧,٣% من إجمالي الإنفاق العام[١٠].

وفى عام ١٩٧٧ والتي حدث فيه انتفاضة المصريين ضد الغلاء والتي نتج عنها قيام الحكومة بالتوسع في دعم سلع متعددة على مستوى الدولة.

وفى عام ١٩٨٠ خصصت الدولة للدعم نسبة ١٥,٦% من إجمالي قيمة الإنفاق العام.

وفى عام ١٩٩٠ انخفض الدعم ليصل إلى نسبة ٨,٧% من إجمالي قيمة الإنفاق العام.

وفى عام ٢٠٠٠ انخفض الدعم ليصل إلى نسبة ٤,١% من إجمالي قيمة الإنفاق العام.

وفى عام ٢٠١٢ ارتفع الدعم ليصل إلى ٢٥,٧% من إجمالي قيمة الإنفاق العام.

---

[٩] د. محمد عمرو عليش: تقييم سياسة الدعم في الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٦٠: ١٩٨٥، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢ صـ ٩٨.

[١٠] وائل محمود محمد حسين: أثر إصلاح منظومة الدعم على عجز الموازنة العامة، رسالة ماجستير– المعهد القومي للتخطيط ٢٠١٥ صـ ٧١: ٧٥.

(ISSN: 2537 - 0758)

واستمر الدعم بين الارتفاع والانخفاض حتى وصل في عام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ لنسبة ١٩,٨% ليسجل ١٧١,٨ مليار جنيه[١١].

الغصن الثاني
تقسيمات الدعم

ينقسم الدعم في مصر من حيث مصدره إلى نوعين، دعم حكومي (الدعم الرسمي)، ودعم أهلي (الدعم غير الرسمي).

أولًا: الدعم الحكومي (الدعم الرسمي)

يتمثل الدعم الحكومي في الدعم المباشر، والدعم العيني. فالدعم الحكومي المباشر يشمل جميع أنواع الدعم العيني والنقدي. اما الدعم الحكومي الضمني فهو غالبًا يشمل الدعم للمشروعات الخدمية كالدعم المقدم للكهرباء والمياه والمحروقات.

ويشمل أيضًا الدعم الحكومي المباشر، دعم السلع التموينية، ودعم رغيف الخبز، ويشمل أيضًا الإعفاءات الضريبية كدعم مستلزمات الإنتاج ودعم الصادرات.. إلخ، ويظهر هذا الدعم في الموازنة العامة للدولة.

ثانيًا: الدعم الأهلي (الدعم غير الرسمي)

يعد الدعم الأهلي إعادة لتوزيع الدخل الخاص بالأهالي بهدف تقوية القدرة الشرائية للمستحقين، وتخفيف تكاليف المعيشة، فيمكن القول بأنه: هو تحويل نقدى أو عيني من المانح دون عائد مباشر له، وهذا النوع من الدعم لا يظهر بالموازنة العامة للدولة إلا أنه يعفى من الضرائب، ومن أشكاله الدعم التي تتلقاه الجمعيات الخيرية من الأغنياء من تبرعات لتوصيلها إلى الفقراء، فتعد الجمعيات الخيرية الأهلية بمثابة حلقة وصل بين أفراد المجتمع.

وينقسم الدعم حسب طبيعته إلى ثلاثة أنواع:

دعم نقدى، ودعم عيني، ودعم البرامج المولدة للدخل.

<u>أولًا: الدعم النقدي:</u>

يُعرف على أنه "تقديم مساعدات نقدية للفئات غير القادرة على العمل مثل إعانة الضمان الاجتماعي لحالات الشيخوخة والمعاقين ورعاية الأرامل والأيتام .. إلخ.

ويعرف البعض[١٢] "منح المستفيد من الدعم زيادة نقدية في دخله بقصد تحقيق غرض أو هدف اقتصادي اجتماعي".

---

[١١] تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء سبتمبر ٢٠٢٠.

وهذا التعريف يؤكد بأن الدعم يعد ميزة نسبية يُمكن الشخص من اختيار السلع والخدمات التي يحتاجها.

ومن الملاحظ أنه يوجد علاقة عكسية بين الدخول والدعم فكلما زاد الدخل انخفض الدعم، والعكس صحيح.

ولنجاح سياسية الدعم النقدي، فإنه يجب تحديد أعداد المستفيدين من الدعم وفقًا لبيانات دقيقة عن دخول تلك الفئات وذلك قبل منح الدعم.

ويوجد ثلاثة برامج للدعم النقدي وهى:

١) برنامج المساعدات العائلية: ويخصص هذا الدعم لأفراد الأسرة الفقيرة وفقًا لعدد الأطفال في كل أسرة، حيث يهدف هذا البرنامج توفير الحد الأدنى لدخل الأسرة لتتمكن من رعاية أطفالها.

٢) برنامج المساعدات الاجتماعية النقدية العامة: يهدف هذا البرنامج مساعدة الأفراد الذين ليس لديهم دخل بسبب عدم القدرة على العمل أو الكسب، ومن أمثلة ذلك كبار السن غير القادرين على العمل، أو المعاقين بعاهات مستديمة تعوقهم عن العمل.

٣) برنامج الدعم النقدي المشروط: ويهدف هذا البرنامج مساعدة الأسر الفقيرة المستهدفة من الدعم وذلك بشروط معينة مثل شرط التحاق أبناء تلك الأسر بالخدمة العسكرية أو إلحاق أطفال تلك الأسر بالمراحل التعليمية [١٣].

ثانيًا: الدعم العيني:

يهدف الدعم العيني إلى توفير السلع والخدمات الأساسية للمعيشة للفئات محدودة الدخل بأسعار تقل عن أسعار السوق أو أسعار الاستيراد.

ومن أمثلة الدعم العيني دعم البطاقات التموينية.

وهناك من الآراء المتباينة بشأن نوعية الدعم فالبعض يرى أن الدعم النقدي هو الأفضل، والبعض الآخر يرى أن الدعم العيني هو الافضل.

ونحن نرى أن الدعم النقدي هو أفضل من الدعم العيني، حيث يصل نقدًا إلى المستحقين ويكون لهم حرية الاختيار في اقتناء السلع التي يحتاجونها، أما الدعم العيني

---

[١٢] د. محمد محمود محمد محمود أبو بكر: مشكلة الدعم بين اعتبارات السياسة المالية ومتطلبات الاقتصاد القومي في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٩١.

[13] Steven R. Tabor "Direct cash transfers" world bank, June, 2002, PP: 15

(ISSN: 2537 - 0758)

فغالبًا سيستفيد منه كافة طبقات المجتمع مثل دعم المحروقات، والكهرباء والمياه.. إلخ وبالتالي لا يتحقق الهدف المنشود من الدعم.

ويمكن القول بأن الدعم العيني يشمل ثلاثة برامج وهى[١٤]:

١- برنامج دعم الغذاء:

ويتضمن البرنامج أربعة محاول تتمثل في الآتي:

أ. الحصص الغذائية المدعمة من خلال البطاقات التموينية.

ب. كوبونات الغذاء.

ج. دعم أسعار الغذاء

د. برامج التغذية المكملة.

ويستهدف برنامج دعم الغذاء فئات محددة مثل الأطفال الرضع، طلاب المدارس، والأمهات في فترة الحمل.

٢- برنامج دعم الطاقة:

ويستهدف برنامج دعم الطاقة تسعيرها بأقل من التكلفة الحقيقية، ومثال ذلك الاشتراكات الشهرية أو السنوية في المواصلات العامة أو تقديم دعم لشرائح الكهرباء ذات الاستهلاك المنخفض.

٣- برنامج دعم الإسكان:

ويستهدف هذا البرنامج دعم المساكن التي تشيدها الدولة لصالح الطبقات الفقيرة المستهدفة من الدعم، أو تخفيض الفائدة على القروض الممنوحة للإسكان.

ثالثًا: البرامج المولدة للدخل[١٥]:

ويهدف هذا البرنامج إلى توفير فرص عمل للفقراء القادرين على العمل في أعمال البنية الأساسية مقابل أجر، كما يهدف البرنامج إلى تقديم قروض صغيرة للفقراء بسعر فائدة أقل من سعر السوق، بشرط استخدام مبالغ القروض في شراء آلات ومعدات تساهم في الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل.

لاحظنا فيما سبق تعدد التعاريف التي تناولت موضوع الدعم، مما يشكل صعوبة في قياسه وتقدير حجمه في الاقتصاد القومي، حيث يتعلق بالنفقات العامة والإيرادات العامة

---

[١٤] د. فتحي السيد التوني، الدعم في قطاع النقل البرى في مصر المبررات والآثار، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثاني عشر، العدد الأول يونيه ٢٠٠٤ صـ ٨٤: ٨٧.

[١٥] د. طارق نوير، إصلاح أنظمة الدعم في الاقتصاد المصري، مرجع سابق.

للدولة، فهو ليس نفقة تحويلية تتعلق بالنفقات العامة فحسب، بل أيضًا يتعلق بالإيرادات العامة للدولة والمتمثلة في تنازل الدولة عن مستحقاتها من الضرائب، مما يؤدى إلى صعوبة قياسه، خاصَة الدعم غير المباشر والمتمثل في خسائر شركات القطاع العام.

أن الدعم ما هو إلا إضافة لدخل الفرد وذلك عن طريق تخفيض استقطاع الضرائب منه[١٦]، أو بإعفاء الفرد من الضرائب وذلك بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

أن المشكلة الاقتصادية التي تعانى منها الدول النامية تتمثل في محاولة إشباع حاجات الافراد والقضاء على ندرة الموارد بالنسبة للحاجة الإنسانية[١٧]، فالموارد بطبيعتها محدودة، ويترتب على ذلك أن استخدام مورد للحصول على منفعة معينة يعنى ذلك التضحية بأشياء أخرى كان من الممكن استخدام المورد فيه، فالتضحية هي سمة كل قرار اقتصادي.

ومن خلال ما سبق فإنه عند تقرير سياسة الدعم يجب مراعاة ما يلي:

أولًا: الموازنة بين منافع المستهلك والأعباء الناجمة من سياسة الدعم:

في ظل ندرة الموارد الاقتصادية فإنه لا يمكن دعم المستهلك بدون تكلفة أو تضحية، لذلك يجب الموازنة بين المنافع الى يستفيد منها المستهلك من سياسة الدعم، وبين الأعباء الناجمة من تطبيق تلك السياسة، بمعنى آخر دراسة التكلفة والعائد، فالموضوع لا يمثل مقارنة بين انخفاض الأسعار وارتفاعها، ولكن المقارنة تكون بين الإبقاء على الدعم وما يترتب عليه من تضحيات، وبين إلغاء الدعم وما يترتب عليه من منافع والقول في هذا الشأن هو ترجيح واحدة على الأخرى، مع ضرورة تحديد من يتحمل عبء الدعم ومن يحصل على مزاياه أمر لا بد منه عند تقرير هذه السياسة[١٨].

ثانيًا: إشباع حاجات الافراد من السلع والخدمات:

إن الأفراد بطبيعتهم يسعون نحو إشباع حاجاتهم من السلع والخدمات، ولما كانت سياسة الدعم تسعى إلى توفير بعض السلع والخدمات الأساسية بأسعار تتناسب مع دخل الأفراد، **لذلك يجب مراعاة ما يلي:**

---

[١٦] د. عبد المطلب عبد الحميد بعد المطلب: الجوانب الاقتصادية لسياسة الدعم، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة عين شمس ١٩٨٢ صـ ١٤.

[١٧] د. محمد دويدار: الاقتصاد السياسي– المكتب المصري الحديث، الطبعة الثانية، ١٩٧٥ ص١٨١.

[١٨] د. حازم الببلاوي: الدعم كالملح كثيره يفسد الطعام، مقالة بجريدة الأهرام، ١٩/١٠/١٩٧٧ ص٥.

(ISSN: 2537 - 0758)

أ- يجب أن لا تشجع سياسة الدعم الأفراد إلى التكاسل والتوكل، حيث أن سياسة الدعم يجب أن تكون مؤقتة، حتى يصل الأفراد الذين يحصلون على الدعم إلى مرحلة معينة، يستطيعون بعدها الاعتماد على أنفسهم وعدم التواكل على الدولة، مع ضرورة تحديد الأفراد الذين يستحقون الدعم بدقة وهم الفئة الواقعة أسفل خط الفقر.

ب-يجب على الدولة ان تشجع من خلال سياسة الدعم المنتجين على زيادة إنتاجهم، وكذلك تشجيع المستثمرين المحليين والاستثمار الأجنبي المباشر على الدخول في صناعات إنتاجية للسلع الضرورية.

ولكى تحقق سياسة الدعم أهدافها لا بد من مراعاة تحديد المستحقين من العدم وهم المجموعة السكانية المستهدفة من الدعم، وكذلك تحديد أنواع السلع والخدمات الأساسية والضرورية التي يتم دعمها، وتوفير التمويل اللازم لها من مصادر تمويل حقيقية.

وهناك العديد من الشروط التي تضمن جودة تصميم نظام الاستهداف منها:

أن يحد نظام الاستهداف عند تطبيقه من أخطاء التضمين، أي تضمين الفئات غير المستحقة أو ما يطلق عليه التسرب، وأخطاء الاستبعاد إي استبعاد الأسر الفقيرة[١٩].

المطلب الثاني
تأثير الدعم على سلوك المستهلك والمنتج

تلعب الأسعار دورًا هامًا ومؤثرًا لكل من المستهلك والمنتج، فهي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية تحرص الدولة على تطبيقها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك منذ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

ويتحدد سعر السلعة في السوق وفقًا لقوى العرض والطلب في سوق المنافسة الكاملة وهو ما يطلق عليه سعر التوازن، إلا أن هذا السعر قد يكون مرتفعًا على الطبقات الفقيرة من المستهلكين فتضطر الدولة للتدخل لحماية تلك الطبقات بأن تحدد أسعارًا للسلع الضرورية تقل عن أسعار التوازن، ويطلق على السعر المحدد من قبل الدولة لتلك السلع الضرورية السعر الاجتماعي، ويعد الفرق بين سعر التوازن والسعر الذى حددته الدولة إعانة أو دعم.

وتدعم الدولة أيضًا المنتجين الوطنيين وذلك بهدف حماية الصناعات الوليدة عن منافسة الواردات الأجنبية.

---

(19) - Mkandawire, Thandika, "Targeting and Universalism in poverty reduction" UNRISD, 2005

- Baker. J. and, M. Grosh 1994, "Poverty reduction through geographic targeting: How well does it work? "world development, vol, 22, No. 7.

وسوف نتناول هذا المطلب من خلال فرعيين على النحو التالي:

الفرع الأول: تأثير الدعم على سلوك المستهلك

الفرع الثاني: تأثير الدعم على سلوك المنتج.

الفرع الأول

تأثير الدعم على سلوك المستهلك

يسعى المستهلك دائمًا إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن من السلع والخدمات وفقًا لدخله وأثمان تلك السلع والخدمات ويعد الدعم تخفيض حقيقي في أسعار بعض السلع والخدمات مقارنة بثمنها الحقيقي، فالمستهلك يزيد من استهلاكه من السلع والخدمات المدعمة في حدود ظروفه(٢٠).

إن الدعم السلعي يكمن في زيادة دخل المستهلك، نظرًا لتخفيض ثمن السلع والخدمات المدعمة.

ونحن نرى أن الدعم النقدي هو أفضل من الدعم السلعي، لأن المستهلك من خلال الدعم النقدي يستطيع شراء ما يريده من سلع وخدمات دون التأثير على أسعارها الحقيقية وبذلك يكون الدعم وصل وبحق للمستهلكين المستحقين، وذلك عكس الدعم السلعي فإن الاستفادة منه لا تكون محصورة على الفئات المستحقة منه، فيستفيد منه كافة المستهلكين دون استثناء– وإن ما يجب ملاحظته عند التحول من الدعم السلعي إلى الدعم النقدي فإنه يجب عدم إطلاق العنان لزيادة الأسعار.

ويترتب على الدعم النقدي زيادة إشباع المستهلكين وبالتالي تحقيق الرفاهية لهم وتميل معظم الدول المتقدمة للدعم النقدي بينما نجد معظم الدول النامية تتجه نحو الدعم السلعي وذلك لتشككها في إساءة استخدام النقود من وجهة النظر السياسية والاقتصادية والاجتماعية(٢١).

إن الدعم يهدف أساسًا إلى إعادة توزيع الدخل ويعتمد في قياس الرفاهية الاجتماعية على أهمية الجانب التوزيعي للدخل، فيحقق بذلك الهدف المنشود منه.

---

(20) Alan Williams, "Public Finance and Budjetary policy" George Alan Union LTD. Rouskin House, London, 1964 PP. 168.

(٢١) د. عبد المطلب عبد الحميد عبد المطلب (الجوانب الاقتصادية لسياسة الدعم) مرجع سابق، ص١٠.

(ISSN: 2537 - 0758)

الفرع الثاني
تأثير الدعم على سلوك المنتج

يسعى المنتج دائمًا لتعظيم أرباحه التي تتمثل في الفرق بين الإيرادات الكلية والنفقات الكلية لمنتجاته، وعندما تتدخل الدولة بتسعير هذه المنتجات بسعر أقل من سعر التوازن مراعاة لظروف المستهلكين الشرائية مما يؤدى ذلك إلى تحقيق خسائر للمنتجين أو انخفاض أرباحهم، لذلك فإن الدولة عند تحديد سعر لهذه المنتجات أقل من سعر التوازن فإنها تمنح المنتجين دعمًا أو إعانة لتقليل خسائرهم، فالحكومة تسعى من وراء ذلك توصيل السلع إلى جمهور المستهلكين بسعر منخفض، والمنتج في هذه الحالة دوره يكون حلقه وصل لتوصيل الإعانة للمستهلكين، وقد تهدف الحكومة من وراء ذلك تحفيز المنتجين على زيادة حجم الإنتاج أو حتى المحافظة على الحجم الحالي[٢٢]، أو يكون الهدف هو حماية الصناعات الصغيرة من المنافسة الأجنبية.

أن دعم المشروعات الصغيرة وإنشاء المزيد منها تعد ضرورة للمساعدة للحد من الفقر والقضاء عليه، لان هذه المشروعات عادة تستقطب عمالة كثيرة العدد وتخفف البطالة، وتقدم الأجور للعمالة العاطلة عن العمل أو قد تدعم الأجور الموجودة أصلًا، لكن لا بد من تأمين البيئة الاقتصادية المناسبة لنجاح مثل تلك المشروعات[٢٣].

المطلب الثالث
الضوابط الواجب توافرها عند تقرير سياسة الدعم

أن سياسة الدعم تتجه إلى إحدى الأمور الآتية:

- **دعم موجه للمنتجين الوطنيين:** ويعد هذا الدعم تشجيعًا لهم على زيادة الإنتاج لبعض السلع والخدمات الضرورية والأساسية التي يحتاج إليها الطبقات المستحقة لهذا الدعم.

---

[٢٢] د. محمد رضا العدل، اقتصاديات المالية العامة مكتبة التجارة والتعاون، القاهرة، الطبعة الثانية، صـ ١٦٠: ١٦١ بدون سنة نشر.

[٢٣] د. مجدة إمام حسانين: السياسات الاجتماعية في مراحل الانتقال نحو سياسات صديقة للبيئة مع تركيز خاص على مصر، معهد التخطيط القومي، أكتوبر ٢٠١٥ صـ ١٦.

- **دعم موجه للمستهلكين:** ويتمثل هذا الدعم كمساهمة من الدولة لتخفيض أسعار بعض السلع والخدمات الضرورية الأساسية بحيث تكون السلعة أو الخدمة أقل من سعر إنتاجها أو استيرادها.
- **دعم ضمني:** ويعد هذا النوع من الدعم والمتمثل في الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات التي تنتج سلع وخدمات أساسية بهدف تمكينها من الاستمرار في نشاطها رغم الخسائر التي حققتها، أو مساعدتها لحمايتها من منافسة السلع المستوردة.

ونرى أنه من المناسب تقسيم هذا المطلب إلى فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول: الضوابط العامة لتوزيع الدعم على الطبقة المستهدفة.

الفرع الثاني: أهم البرامج التي اهتمت بها مصر عند تطبيق سياسة الدعم.

الفرع الأول

الضوابط العامة لتوزيع الدعم على الطبقة المستهدفة

تسعى الدول النامية ومنها مصر إلى تلبية الاحتياجات الأساسية لكافة فئات المجتمع وخاصَّة الفئات محدودة الدخل، لذلك تسعى الدول النامية إلى توجيه الإنتاج نحو تلك الاحتياجات سواء كانت سلع أو خدمات أساسية، وفى حالة عدم كفاية الإنتاج فتلجأ إلى الاستيراد لتلبية الاحتياجات الأساسية من ملبس وغذاء ودواء .. إلخ.

وعند اتخاذ قرار بالدعم لحماية الطبقات الفقيرة، فإن ذلك يتطلب توافر مجموعة من الضوابط العامة أو الشروط العامة يجب على الدول النامية تحديدها مسبقًا قبل تنفيذ سياسة الدعم.

وتتمثل أهم الشروط فيما يلى:

١- تحديد الفئات المستحقة للدعم:

يجب تحديد الفئات المستحقة للدعم بشكل دقيق وهم الفقراء على مستوى الدولة، بما يضمن تحديد المستهدفين من الدعم، وعدم تسريب الدعم لغيرهم من القادرين، مع إحكام الرقابة والمتابعة بشكل مستمر لمنع أي تسريب للدعم، ويجب عمل أبحاث اجتماعية للوصول إلى دخل الأسر المستحقة للدعم، ليتم على ضوئها تحديد إجمالي عدد الفئات المستحقة، ومن ثم تصنيفهم إلى شرائح فمنهم الفقراء، ومنهم من هم تحت خط الفقر، ومنهم معدومي الدخل، ويتم تخصيص نسب الدعم المستحقة وفقًا لهذا التصنيف، ويجب

(ISSN: 2537 - 0758)

عند تحديد نسب الدعم مراعاة معدلات التضخم، وظاهرة الغلاء المستمرة عامًا تلو الأخر.

٢- إجراء دراسة إحصائية لتحديد السلع الاستراتيجية التي يحتاج إليها الفئات المستحقة الدعم:

إن تحديد الفئات المستحقة للدعم بشكل دقيق، يعد خطوة جيدة، ولكن لابد من معرفة أنماط استهلاكهم للسلع والخدمات الأساسية التي يحتاجونها والتي تعد أساسية للجنس البشرى، لكي يتم تقدير حجم الطلب على تلك السلع الأساسية، وإدارة نفقات الدعم بكفاءة وفعالية.

٣- فرض رقابة صارمة على توزيع الدعم للفئات المستهدفة المستحقة، وترتيب دعم السلع بحسب أهميتها لتلك الفئات بشكل موضوعي.

٤- يجب أن تتوفر السلع الأساسية بأماكن قريبة من تلك الفئات المستهدفة من الدعم، وبكميات مناسبة، من أجل أن تستقر الأسعار في الأسواق والقضاء على السوق السوداء.

٥- يجب إحكام الرقابة على المنافذ الخاصة بالسلع المدعمة، والقضاء على الوسطاء، ويكون تعامل منفذ السلع مباشرًة مع الفئات المستهدفة من الدعم.

٦- المتابعة الدقيقة والمستمرة لبرامج الدعم وتحديث بياناتها بشكل مستمر حتى لا يكون هناك أي مجال لتسريب الدعم لغير مستحقيه.

الفرع الثاني

أهم البرامج التي اهتمت بها مصر عند تطبيق سياسة الدعم

لقد نهجت مصر منذ عدة عقود سياسة الدعم النقدي، ومن أمثلة ذلك:

أولًا: برنامج تكافل وكرامة:

يعد برنامج تكافل وكرامة من أحد أهم البرامج الخاصة بالحماية الاجتماعية والذى نفذته وزارة التضامن الاجتماعي منذ مارس ٢٠١٥ فهو يمثل حلقة الوصل بين الدولة وبين الأسر المستهدفة من الدعم.

وينقسم برنامج تكافل وكرامة إلى برنامجين فرعيين وهما:

أ- برنامج تكافل:

- إن هذا البرنامج يستهدف الأسر الفقيرة، فهو برنامج دعم نقدى مشروط وتتمثل تلك الشروط في الآتي:

- الأسر الفقيرة التي لديها أطفال من بداية حديث الولادة إلى سن ١٨ سنة مع إلزام تلك الأسر بإلحاق أطفالهم بالمدارس وانتظامهم فيها بنسبة ٨٠% على الأقل.
- حضور الأم لثلاث جلسات توعية صحية بحد أدنى لتعليمهن برامج الصحة الأولية، وإعطاء الأطفال التطعيمات اللازمة في مواعيدها المحددة.

ب- برامج كرامة:

إن هذا البرنامج يستهدف الفئات غير القادرة على العمل مثل كبار السن أكبر من ٦٥ سنة وذوى الإعاقات، وهو برنامج دعم نقدى غير مشروط، سوى شرط عدم الجمع بين ما يتقاضاه المستحق من هذا البرنامج مع معاش تأميني آخر.

وخلال الفترة من ٢٠١٤/٢٠١٥ حتى ٢٠١٩/٢٠٢٠ ارتفع عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة من ٦٣,٩ ألف مستفيد في عام ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى نحو ٣,١٢ مليون مستفيد في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، وتستحوذ محافظات الوجه القبلي على نحو ٧١% من المستفيدين من البرنامج، بينما استحوذت محافظات الوجه البحري على ٢٤% من المستفيدين[٢٤].

وقد اهتم برنامج تكافل وكرامة بالأبعاد الاجتماعية ومحاربة ظاهرة (زواج القاصرات) والمنتشرة في الريف المصري، وفى صعيد مصر، وحيال ذلك تقدمت وزارة التضامن الاجتماعي بمشروع قانون في مايو ٢٠٢١ يتضمن إجراء بعض التعديلات في شروط الحصول على الدعم النقدي (تكافل وكرامة) من أهمها إلغاء الدعم عن الأسر التي تقوم بتزويج الفتيات القاصرات دون السن القانوني ١٨ عامًا[٢٥].

ثانيًا: برنامج فرصة:

يهدف هذا البرنامج لدعم الفئات الأكثر احتياجًا وغير القادرة على العمل، ويعمل البرنامج على[٢٦]:

- توفير ٣٠٠٠٠ فرصة عمل في ثماني محافظات في الصعيد والوجه القبلي.
- توفير ٥٠٠٠٠ قرض ميسر لتوليد فرص عمل للمرأة المعيلة بالشراكة مع بنك ناصر بتمويل ٢٥٠ مليون جنيه من صندوق تحيا مصر.
- تطوير قدرات ٢٠٠٠٠ من الشباب في الصناعات المهنية.

---

[٢٤] تقرير وزارة التضامن الاجتماعي، ٢٠٢١.

[٢٥] تقرير وزارة التضامن الاجتماعي من المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة، ديسمبر، ٢٠٢١.

[٢٦] تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ٢٠٢١.

(ISSN: 2537 - 0758)

ثالثًا: مبادرة حياة كريمة:

تلك المبادرة التي أطلقتها رئاسة الجمهورية للنهوض بمستوى الطبقات الفقيرة وقد بدأ تنفيذ المرحلة الأولى من هذه المبادرة في يوليو ٢٠١٩ حيث شملت ١٤٣ قرية في ٤٦ مركز بنحو ١١ محافظة ووصل عدد المستفيدين لنحو ١,٨ مليون مستفيد وبلغت جملة الاعتمادات المالية نحو ٥,٥ مليار جنيه شملت ٣,٣ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، ونحو ٢,٢ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١[٢٧].

المبحث الثاني
الآثار الاقتصادية لسياسة الدعم

بالنظر إلى التغيرات التي طرأت على مستوى الاقتصاد الكلى في مصر خاصَّة خلال الفترة من (١٩٩١: ٢٠١٩) ومع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي حيث يمثل الاستهلاك النسبة الكبرى من الناتج المحلى الإجمالي على حساب الادخار والاستثمار مما نتج عن ذلك آثار سلبية على الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وبالرغم من أن الاستهلاك يلعب دورًا على جانب كبير من الأهمية في تحريك الدورة الاقتصادية حيث أنه يمثل الحافز الأول للاستثمار وخلق فرص عمل، إلا أن المشكلة تتمثل في زيادة معدلات الاستهلاك على حساب الاستثمار مما يجعلنا أمام ظاهرة سلبية تتصف بها الدول النامية على وجه الخصوص، لذلك فإنه يجب تشجيع الأفراد على الادخار.

وسوف نتناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للدعم على الاستهلاك والإنتاج

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للدعم على الادخار

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للدعم على ميزان المدفوعات

المطلب الأول
الآثار الاقتصادية للدعم على الاستهلاك والإنتاج

أن من أبرز أهداف سياسة الدعم إعادة توزيع الدخل فيتم فرض ضرائب على الأغنياء ويتم منحها للفقراء في صورة دعم بهدف توفير الحد الأدنى من المعيشة لطبقة الفقراء ومحدودي الدخل بأسعار تقل عن ثمن التوازن، وينتج عن ذلك زيادة الاستهلاك.

---

[٢٧] د. هدى النمر، د. أحمد سليمان: برنامج الحماية الاجتماعية ومنظومة دعم السلع الغذائية والخبز، الوضع الراهن وسبل التطوير، معهد التخطيط القومي الإصدار رقم ١٠ يناير ٢٠٢١ ص: ٦- ١٠.

إلا أن سياسة الدعم لعدد كبير من السلع لا تؤدى الهدف المرجو منها، فهناك سلع مدعمة يستفيد منها جميع فئات المجتمع سواء كانوا فقراء أو أغنياء، فهناك صعوبة في استفادة الفقراء فقط منها مثل الخبز، البنزين، إلخ..

ومما هو جدير بالذكر أن معظم الدول ومنها مصر أخذت بعض الإجراءات المتعلقة بالدعم، فنجد في مصر اتخاذ وزير السياحة في ٢٩ يونيو ٢٠٢١ قرارًا على الاستمرار في تقديم الإعفاء التام من القيمة الإيجاري لمستأجري البازارات والكافيتريات بالمتاحف والمواقع الأثرية التابعة للمجلس الأعلى للآثار عن شهور يوليو وأغسطس وسبتمبر ٢٠٢١ وذلك لدعم القطاع السياحي والعاملين به وتخفيف الآثار الاقتصادية الناتجة عن أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد[٢٨].

إن الدعم لا يحمى الطبقات الفقيرة فحسب بل يدعم ويحمى الصناعات الإنتاجية الوطنية لضمان استمرارها إلا أنه من الملاحظ على الدول النامية فإنه يتم التلاعب من القائمين على بعض الصناعات الوطنية لتحقيق مزيدًا من الأرباح وذلك باستخدام عوامل الإنتاج المدعمة لإنتاج سلع مدعمة في إنتاج سلع غير مدعمة لتحقيق أقصى ربحية ممكنة، والسبب في ذلك أن قيمة الدعم المقدم من الدولة لتلك المصانع لإنتاج سلع مدعمة لا يكفى فإذا التزمت المصانع بسياسة الدعم دون تلاعب فإنها تحقق خسائر فادحة.

وبالتالي فإن إنتاج السلع المدعمة يلاحظ عليها بأنها سلع ذات خامات رديئة ومنخفضة الجودة ولا يكون هناك حافز لدى المصانع لرفع كفاءة وتحسين جودة تلك السلع، فيمتنعون عن استخدام الأيدي العاملة الماهرة لارتفاع تكلفتها، وعدم استخدامهم التكنولوجيا المتطورة لتطوير الفن الإنتاجي وتحسين نوعيته.

ويعد الدعم الحكومي الاقتصادي إحدى الأدوات الاقتصادية الرئيسية لتنفيذ السياسة الاقتصادية للحكومة وبالتالي فإن سياسة الدعم الحكومي جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية الشاملة، وهى مرهونة لطبيعة النظام السياسي القائم ومصالح الشرائح الاجتماعية التي تسعى الحكومة لتحقيقها[٢٩].

---

[٢٨] الاجتماع الدوري لمجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار برئاسة الدكتور خالد العناني وزير السياحة والآثار بمقر الوزارة في ٢٩ يونيو ٢٠٢١.

[٢٩] د. عبد الناصر ناصر/ طرائق وآليات الدعم الحكومي الاقتصادي، ورقة عمل، معهد التخطيط القومي: ٢٠٠٨ ص ٩٢.

(ISSN: 2537 - 0758)

إن مشكلة الفقر في مصر ليست (فقر عام) على المستوى الكلى وإنما هي مشكلة جيوب الفقر والتفاوتات الإقليمية في توزيع الفقر، إذ أن الفقر في مصر معتدل وفقًا للمعايير العالمية، نظرًا لكون مصر دولة متوسطة الدخل[٣٠].

المطلب الثاني

الآثار الاقتصادية للدعم على الادخار والاستثمار

إن زيادة الدعم الحكومي يؤدى إلى التضخم، ويلاحظ أن التضخم يقضى على الادخار لدى الأفراد، ويترتب على ذلك انخفاض الاستثمار خاصَة في الدول النامية، وقد تضطر الدول النامية إلى زيادة الدعم بالرغم من السلبيات سالفة الذكر خشية الاضطرابات السياسية فتلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج وبالتالي تتفاقم مشاكل الاقتصاد القومي.

ونرى أنه يجب أن نفرق بين الادخار والاستثمار، فالادخار يكون هدفه توفير مبالغ مالية في الخزائن أو البنوك لمواجهة نفقات مستقبلية متوقعة، وهو قصير الأجل لا يتجاوز ثلاث سنوات ويستطيع الفرد الحصول على تلك المدخرات بسرعه وسهولة، كما أن مخاطر الادخار منخفضة، وأيضًا فائدته منخفضة.

أما الاستثمار فيهدف لزيادة الثروة والتركيز على أهداف مستقبلية كبيرة، وهو طويل الأجل مدته أكثر من ثلاث سنوات ولا يستطيع الفرد الحصول على أمواله إلى بعد الانتظار لفترات زمنية طويلة وإجراءات معقدة، إلا أن فرص الاستثمار تكون أعلى ولكن على فترات طويلة من خلال نمو رأس المال والأرباح الموزعة وغيرها، إلا أن مخاطر الاستثمار مرتفعة، فيعد الاستثمار والادخار وجهان لعمله واحدة.

إلا أن الدعم الحكومي يؤثر على كلاهما، ولكى نحافظ على الادخار والاستثمار لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة فإنه يجب أن يكون الدعم وفقًا لاحتياجات الفقراء ومحدودي الدخل، والعمل على استفادتهم من الدعم دون غيرهم لتحقيق مستوى معيشي مقبول لتلك الفئات التي تمثل السواد الأعظم من أفراد المجتمع، ويترتب على ذلك حدوث توازن بين الدعم وبين الادخار والاستثمار.

---

[٣٠] د. على عبد القادر: أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء العدد رقم ٨، المعهد القومي للتخطيط، الكويت، سبتمبر ٢٠٠٣، ص١١.

المطلب الثالث
الآثار الاقتصادية للدعم على ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات بالنسبة لأى دولة هو سجل لجميع المعاملات الاقتصادية بين سكان الدولة وبقية الدول الأخرى وذلك خلال مدة زمنية معينة، للمعاملات التي تتم من قبل الأفراد أو الشركات أو الهيئات الحكومية، وبالتالي فإن ميزان المدفوعات يشمل كافة المعاملات المرئية وغير المرئية لأى دولة.

إن ميزان المدفوعات يوفر معلومات تفصيلية بشأن العرض والطلب على عملة الدولة، فإن كانت واردات دولة معينة أكثر من صادراتها فإن عملة تلك الدولة من المرجح أن تنخفض والعكس صحيح فإن كانت صادرات إحدى الدول أكثر من وارداتها فإن عملة تلك الدولة من المرجح أن ترتفع.

وبالنظر إلى الدول النامية فنلاحظ أنها تعانى من مشكلة زيادة الواردات ونقص الصادرات، مما يترتب عليه عجز في موازين مدفوعات تلك الدول.

ويؤثر الدعم على ميزان المدفوعات في الدول النامية، حيث أنه يؤدى إلى زيادة الاستهلاك بشكل عام، وقد يؤدى زيادة الاستهلاك الناتج عن الدعم إلى سوء استخدام السلع المدعمة مما يؤدى إلى تبديد الموارد الاقتصادية وتغيير نمط الاستهلاك لصالح السلع المدعمة، فينتج عن ذلك نقص في حجم المعروض من السلع المدعمة، فتضطر الدول إلى استيراد النقص من تلك السلع المدعمة، فيؤدى ذلك إلى عجز في ميزان المدفوعات، ولعلاج ذلك فإنه يجب العمل على زيادة الإنتاج للسلع محل الدعم خاصًة السلع الغذائية، مع ضغط الطلب على هذه السلع وتقليل استيرادها حيث أن من لا يملك غذائه لا يملك قراره.

إن زيادة الاستهلاك وعجز الجهاز الإنتاجي بالوفاء بكميات الاستهلاك وعجز الجهاز الإنتاجي بالوفاء بكميات الاستهلاك المطلوبة فتضطر الدولة للاستيراد من الخارج للوفاء بمتطلبات المستهلكين فينتج عن ذلك عجز في ميزان المدفوعات حيث تكون الواردات أكثر من الصادرات.

<u>أثر الدعم على ميزان المدفوعات:</u>

للدعم عدة آثار على ميزان المدفوعات نوضحها من خلال النقاط التالية:

١- تلجأ بعض حكومات الدول وخاصة الدول النامية إلى تقديم الدعم المباشر للسلع الغذائية ويترتب على ذلك زيادة اعتمادات الدعم لحماية المستهلكين بسبب ارتفاع

(ISSN: 2537 - 0758)

الأسعار العالمية للسلع المستوردة ونظرًا لتمسك الدولة بتثبيت الأسعار للسلع الغذائية مثل رغيف الخبز لحماية الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل فيترتب على ذلك زيادة الواردات لتلك السلع الغذائية، وتتحمل الدولة فرق السعر بين الواردات وسعر بيع السلعة في الأسواق المحلية، هذا الفرق هو الدعم، وبالتالي فإن الدعم وإن كان إيجابيًا على الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل إلا أنه يعد سلبيًا على الموازنة العامة للدولة.

٢- إن سياسة الدعم المطبقة في الدول النامية وخاصَة مصر تعتمد على تحديد سعر بيع السلعة المدعمة كالخبز- دون السيطرة على الكميات التي يتم بيعها- ودون التفرقة بين طبقات المجتمع فجميع الطبقات أغنياء وفقراء يستفيدون في الغالب من تلك السلع المدعمة.

ونظرًا إن الإنتاج المحلى من السلع المدعمة لا يكفِ جمهور المستهلكين فتستورد الدولة من الخارج ما تحتاجه من تلك السلعة الأمر الذى يؤدى إلى زيادة الواردات كل عام مع الزيادة السكانية، ويترتب على ذلك تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وعجز في موارد النقد الأجنبي، وكان من الأفضل تشجيع ودعم الإنتاج المحلى لتلك السلعة بدلًا من الاستمرار في زيادة الواردات.

٣- إن التوسع في سياسة استيراد السلع الضرورية أدى إلى زيادة المديونية الخارجية وفى الغالب تكون هذه الديون قصيرة الأجل مما يترتب عليها خطورة على الاقتصاد القومي لاحتمال استحقاقها في أوقات غير مناسبة.

٤- إن السلع المدعمة والمصنوعة محليًا تكون في الغالب ذات جودة منخفضة وقد أدى ذلك إلى اتجاه الطبقات الغنية من أفراد المجتمع نحو السلع المستوردة مما ساهم ذلك في زيادة العبء على ميزان المدفوعات.

٥- يساعد الدعم على تقليل الصادرات لبعض أنواع السلع مثل القطن والأرز والمواد البترولية نتيجة زيادة الاستهلاك المحلى لانخفاض أثمانها، مما يضيع على الدولة موارد من النقد الأجنبي وبالتالي تحقيق عجز في ميزان المدفوعات.

٦- إن التوسع في الواردات من الخارج للسلع الأساسية سيؤدى إلى زيادة المبالغ المخصصة للدعم، وبالتالي يكون التأثير بالسلب على ميزان المدفوعات، لذلك يجب على الدول ترشيد الدعم وهذا ما قامت به الحكومة المصرية في الآونة الأخيرة.

المبحث الثالث
تقييم سياسة الدعم والحلول المقترحة

تهدف سياسة الدعم إلى تحقيق الإشباع للمستهلكين وخاصَّة الفقراء منهم ومحدودي الدخل. وعند دراسة تقييم سياسة الدعم، فإننا نكون بصدد تساؤل على جانب كبير من الأهمية وهو: هل الدعم يحقق الهدف المرجو منه لأصحاب الدخول المنخفضة، ومحدودي الدخل فقط أم إنها أفادت أصحاب الدخول المرتفعة؟ وهل أهالي الريف يتمتعون بالدعم بنفس درجة استفادة أهل الحضر؟

تلك الأسئلة سوف نتناول الإجابة عليها وكذلك الحلول المقترحة لعلاج مشاكل الدعم **من خلال المطالب التالية:**

المطلب الأول: تقييم سياسة الدعم

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لحل مشاكل الدعم

المطلب الثالث: جهود الدولة نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال سياسة الدعم.

المطلب الأول
تقييم سياسة الدعم

بالنظر إلى سياسة الدعم المطبقة في الدول النامية ومنها مصر على وجه الخصوص، يلاحظ أن جميع المستهلكين سواء فقراء أو محدودي الدخل أو أغنياء يستفيدون جميعًا من الدعم في معظم السلع المدعمة، وهذا الوضع لا يتفق نهائيًا مع هدف سياسة الدعم، فإنه يجب أن تكون الاستفادة من الدعم مقصورة فقط على طبقات الفقراء ومحدودي الدخل، ولكن نرى في الواقع أن المستفيدين بشدة من الدعم هم طبقات الأغنياء بشكل أكبر من الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل.

ويمكن القول بأن نظام الدعم غير محكم، حيث أنه في ظل نظام الدعم الحالي لا يحقق الهدف المرجو منه ولا تتحقق الاستفادة الكاملة منه للفئات المستحقة.

كما أن هناك بعض السلع المدعمة وبالرغم من انخفاض أسعارها بسبب الدعم إلا أن نصيب الطبقات المستحقة لها ضئيل جدًا ويستفيد من تلك السلع الطبقات الغنية بشكل أكبر والأمثلة على ذلك عديدة مثل اللحوم والدواجن وبعض منتجات الألبان مثل الزبد والمسلي الطبيعي[٣١] لذلك كان من الأفضل أن تكون تلك السلع غير مدعمة، ويستعوض عنها بالدعم النقدي.

---

[٣١] د. عادل حشيش مشكلة الدعم السلعي والأمن الغذائي، مرجع سابق صـ ٣٠٩– ٣١١.

(ISSN: 2537 - 0758)

كما أن الدعم الموجه إلى المنتجات البترولية فهذا الدعم يستفيد منه جميع المستهلكين، واستهلاك الطبقات الغنية يفوق استهلاك الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل.

كما أنه من الملاحظ على النظام الضريبي يقوم على الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، ونجد أن معظم السلع المدعمة تكون محملة بنصيبها من الضرائب غير المباشرة وبالتالي قد يكون نصيب السلعة المدعمة من الدعم أقل أو بحد أقصى معادل للضريبة بالتالي لا يكون هناك جدوى من الدعم للطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل، ويكون المستفيد في هذه الحالة الطبقات الغنية.

وفى حقيقة الأمر فإن الدعم لا يصل إلى جميع طبقات الفقراء ومحدودي الدخل حيث يتم تركيزه على المدن أكثر من القرى في حين الأخيرة تكون في أمس الحاجه للدعم عن سكان المدن.

ومع غياب الرقابة الجدية لنظام الدعم أدى ذلك إلى وجود طبقة من المستغلين والوسطاء والسماسرة وقيام السوق السوداء للإتجار في السلع المدعمة فالسلعة قد يكون لها سعرين سعر مدعم، وسعر آخر هو سعر السوق فيتم تسريب السلع المدعمة وبيعها وفقًا لنظام السوق ومن أمثلة ذلك (الدقيق) فهو مدعم للمخابز بسعر منخفض عن سعر السوق فيتم تسريب كميات هائلة منه عن طريق الوسطاء والسماسرة وبيعه بأسعار السوق فيحققون أرباحًا طائلة على حساب الفقراء ومحدودي الدخل، مما يسئ إلى توزيع الدخل وعدم تحقيق العدالة.

كما أن سلوك أفراد المجتمع يلعب دورًا هامًا ومؤثرًا في سياسة الدعم فنجد أن هناك خلل في نمط الاستهلاك فالسلع المدعمة يقبل عليها المستهلكين حتى ولو لم يكونوا بحاجه لشرائها.

ومما هو جدير بالذكر أن سياسة الدعم لها من المزايا التي تتمثل في أهداف الدعم للنهوض بالمستوى المعيشي لذوى الدخول المنخفضة، وذلك عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي.

وبالرغم من المزايا التي يحققها الدعم إلا أن هناك بعض الأضرار من تلك السياسة أبرزها الأعباء المالية اللازمة لتمويل الدعم.

ويتوقف نجاح أو فشل سياسة الدعم على مصادر التمويل، فتكون ناجحة إذا كانت مصادر التمويل حقيقية مثل الضرائب والرسوم والجمارك...

وتكون فاشلة إذا كانت مصادر التمويل غير حقيقية كما هو في حالة تمويل الدعم بالعجز في الموازنة العامة للدولة ويعد ذلك من الأخطاء الجسيمة، لأن ذلك يؤدى إلى زيادة التضخم وحدوث موجات متتالية لارتفاع الأسعار.

وسوف نتناول هذا المطلب من خلال فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول: مزايا سياسة الدعم **الفرع الثاني:** عيوب سياسة الدعم

الفرع الأول

مزايا سياسة الدعم

يعد الدعم من أهم السياسات التي تتبعها الدول وذلك لإحداث حالة من التوازن بين أفراد المجتمع، وتقليل الفجوة بين طبقات المجتمع وهذه السياسة تحظى باهتمام شديد للدول النامية، وعلى سبيل المثال نجد أن الحكومة المصرية اهتمت اهتمامًا بالغًا بأزمة الإسكان فقامت بتقديم دعم التمويل العقاري والذى وصل إلى ٧,٧ مليار جنيه مصري في يوليو ٢٠٢١.

ويستفيد من هذا الدعم العقاري فئات محدودي الدخل، حيث إن هذا الدعم تم تخصيصه لدعم بناء وحدات سكنية، ووفقًا للموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢١– ٢٠٢٢ فقد خصصت الحكومة المصرية نحو ٧,٧ مليار جنيه بزيادة تخطت ملياري جنيه مقارنة بموازنة العام المالي ٢٠٢٠– ٢٠٢١ الذى خصص للدعم العقاري نحو ٥,٤ مليار جنيه، وهذا الدعم يشمل دعم وحدات إسكان اجتماعي لمحدودي الدخل لنحو ١٢٠ ألف وحدة إسكان تصل تكلفتها الاستثمارية نحو ٤ مليار جنيه[٣٢].

فالدعم يحقق مزايا عديدة للطبقات ذوى الدخل المحدود وتلجأ إليه الحكومات للتخفيف من كاهل محدودي الدخل وتقليل إحساسهم بالفقر بتأمين الحد الأدنى اللازم لمستوى معيشتهم عن طريق توفير السلع والخدمات لتلك الفئات بأسعار تقل عن أسعارها الحقيقية.

ويأخذ الدعم في مصر أشكال متعدة منها الدعم المباشر وغير المباشر:

أولًا: الدعم المباشر ويأخذ شكلين أساسيين:

الشكل الاول: الدعم الموجه:

وهذا الدعم يهدف إلى حماية المستهلك ومن أهم أشكال هذا الدعم دعم السلع الأساسية حيث تظهر أرقامه صراحة في الموازنة العامة للدولة ويشمل دعم السلع

[٣٢] تقرير الموازنة العامة للدولة ٢٠٢٠/ ٢٠٢١.

(ISSN: 2537 - 0758)

التموينية ورغيف الخبز، ودعم الأدوية الأساسية مثل الأنسولين ولبن الأطفال والتأمين الصحي على طلاب المدارس والجامعات.

الشكل الثاني:

دعم الصادرات السلعية، وكذلك الدعم المخصص لفوائد القروض الميسرة للإسكان الشعبي والمشروعات الصغيرة ونقل الركاب.

ثانيًا: الدعم غير المباشر

فهذا النوع من الدعم يمثل الفرق بين تكلفة الإنتاج وثمن البيع أو ثمن التصدير ويشمل جميع المنتجات البترولية مثل البنزين والكيروسين والسولار والمازوت والغاز الطبيعي والكهرباء ومياه الشرب.

مزايا الدعم العيني:

١) تخفيف حدة الفقر من خلال توفير السلع والخدمات الأساسية للطبقات المستهدفة من الدعم بأسعار منخفضة.
٢) رفع المستوى الصحي للطبقات المستهدفة من الدعم عن طريق تحسين مستوى التغذية.
٣) يلاقى الدعم العيني قبولًا من صانعي القرار السياسي في الدولة.

مزايا الدعم النقدي:

١) يحقق مبدأ سيادة المستهلك، فمن خلال الدعم النقدي يستطيع الفرد اختيار ما يحتاج إليه من سلع وخدمات ويوجه إنفاقه إليها.
٢) انخفاض تكاليف النقل والتوزيع، ووجود بدائل للسلع والخدمات يستطيع الفرد المفاضلة بينها، واختيار الأقل تكلفة.
٣) عدم وجود أكثر من سعر للسلعة أو الخدمة في الأسواق، مما يترتب عليه تجنب الآثار السلبية للإنتاج.
٤) يؤدى الدعم النقدي إلى تخفيف العبء على ميزانية الدولة، حيث سيستفيد منه الطبقات المستهدفة من الدعم فقط دون غيرهم.

الفرع الثاني
عيوب سياسة الدعم

بالرغم من المزايا التي يقدمها الدعم لمحدودي الدخل إلا أن سياسة الدعم يؤخذ عليها ما يلي:

١) عدم وصول الدعم لمستحقيه حيث أن نظام الدعم يكون موجه للسلعة وليس لدعم الفرد فلا يكفل وصول السلعة المدعمة إلى الشخص المستهدف من الدعم، حيث أنه في الغالب يصل الدعم إلى المستحق وغير المستحق.
٢) إن دعم السلع الغذائية من السهل تسريبه للأغنياء فلا تتحقق الفائدة المرجوة من الدعم.
٣) عدم كفاية الحصص التموينية لتغطية احتياجات الأسر والأفراد حيث أن الدولة ترى أنها مسئولة فقط عن توصيل الحد الأدنى من الغذاء الذى من خلاله يمكن للفقير أن يتناوله فقط وليست مسئولة عن تأمين جميع احتياجاته الغذائية، فإذا كان على سبيل المثال معدل استهلاك الفرد في مصر من الأرز يبلغ ٤,٥ كيلو جرام شهريًا، فالدولة تصرف له ٢ كيلو جرام فقط.
٤) عدم وجود تصنيف واضح يمكن الاعتماد عليه في تحديد طبقات الاستهداف للدعم وذلك وفقًا لمستويات دخول الأفراد، وبالتالي لا يمكن الوصول بدقة لمستوى الدخل الذى من خلاله نستطيع القول بأنهم يستحقون الدعم.
٥) عدم وعى بعض الطبقات المستهدفة من الدعم، ومن أمثلة ذلك استخدامهم للخبز في تغذية المواشي والدواجن التي يقومون بتربيتها المربون نظرًا لانخفاض سعرها بالمقارنة بالأعلاف.

ونخلص مما سبق أن سياسة الدعم المطبقة لا تحقق الهدف المرجو منها، فلا يستطيع المستهلك محدود الدخل من الحصول على احتياجاته من السلع والخدمات المدعمة، بينما يستطيع القادر ماديًا الحصول على احتياجاته من هذه السلع المدعمة.

وبذلك نصل إلى نتيجة على قدر كبير من الأهمية وهى عجز سياسة الدعم في تحقيق الهدف المرجو منها بسبب القصور الواضح في هذه السياسة والمشاكل الملاصقة بها.

وعلى الرغم مما ذكر بخصوص الجوانب الإيجابية والسلبية لبرنامج الدعم فمن غير المعروف حتى الآن هل هذا النظام قد ترتب عليه زيادة التشوهات في الأسعار بالسوق وما إذا كان قد ساهم في الهدر الاقتصادي للموارد أم لا، وهل ساهم فعلًا في تحسين

(ISSN: 2537 - 0758)

توزيع الدخول لصالح الفئات محدودة الدخل أم لا، ويظل السؤال المطروح هل الدعم النقدي سيكون أفضل من الدعم العيني لتحقيق هذه الأهداف[٣٣].

عيوب الدعم العيني:

١) تسريب بعض السلع المدعومة إلى السوق السوداء.
٢) يحتاج الدعم العيني إلى مصاريف إدارية أكبر مقارنة بالدعم النقدي.
٣) استفادة جميع طبقات المجتمع من معظم السلع المدعمة كالوقود.

عيوب الدعم النقدي:

١) عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة للطبقات المستهدفة من الدعم، وعدم وجود برامج لتحديثها.
٢) قد يتوجه الدعم النقدي إلى الإنفاق على سلع محرمة شرعًا ولا تتفق مع عادات المجتمع كالإنفاق على المسكرات والمخدرات.
٣) قد يساعد الدعم النقدي في ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يؤدى إلى انخفاض القوة الشرائية للطبقات الفقيرة.
٤) لا يفضل صناع القرار السياسي في الدول النامية ومنها مصر الدعم النقدي مقارنة بالدعم العيني.

ونظرًا للعيوب سالفة الذكر فقد اتخذت حكومات بعض الدول مثل مصر والأردن والمغرب واليمن ودول أخرى مؤخرًا خطوات إصلاحية تهدف إلى ترشيد الإنفاق عن طريق تقليص الدعم الحكومي لبعض السلع كالبنزين والديزل والكهرباء وجاءت هذه الخطوات بالدرجة الأولى استجابة للضغوط المتزايدة على ميزانياتها ولشروط صندوق النقد الدولي.

لذلك نرى: بأنه يجب مراجعة سياسة الدعم مراجعة موضوعية حتى تساعد في التخفيف من أعباء الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل، ونرى أن زيادة الإنتاج كميًا ونوعيًا مع تخفيض تكاليف عوامل الإنتاج مع المحافظة على عنصر الجودة وإحكام الرقابة الجيدة على السلع المدعمة يساعد في إنجاح سياسة الدعم، مع تحديد الطبقات المستحقة للدعم بدقة حتى لا يذهب الدعم لغير مستحقيه، كما ننادى بتشديد العقوبة على كل من

---

[٣٣] المرجع: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٨٣، تحليل خصائص ومتغيرات السوق المصري، الجزء الأول (الإطار النظري والتحليلي، يناير ٢٠٠٥– ص٥٦).

تسول له نفسه بالإتجار في السلع المدعمة، حيث ان العقوبات الحالية غير راضعة وتحتاج لتدخل تشريعي.

إن الدعم سياسة مالية ليست هدفًا بحد ذاته، وإنما وسيلة لتحقيق أهداف أخرى إنتاجية أو استهلاكية ولا يرتبط بدولة ما غنية أو فقيرة متطورة أو نامية[٣٤].

المطلب الثاني
الحلول المقترحة لحل مشاكل الدعم

لقد تباينت الآراء لحل مشاكل الدعم لما يحتويه من مشاكل سلبيه، وقد اتفق جميع الاقتصاديون على مواجهة الآثار السلبية للدعم على المدى الطويل عن طريق زيادة الإنتاج المحلى للوفاء باحتياجات المجتمع.

أما على المدى القصير فقد تباينت الآراء فمنهم من نادى بإلغاء الدعم كليًا، ومنهم من نادى بإبقاء الدعم على ما هو عليه، ومنهم من نادى بحل وسط وهو ترشيد نظام الدعم.

وسوف نتناول في هذا المطلب تلك الآراء من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: إلغاء الدعم.

الفرع الثاني: إبقاء الدعم.

الفرع الثالث: ترشيد الدعم.

الفرع الأول
إلغاء الدعم

يرى أصحاب هذا الرأي بأن الدعم هو دخل يحصل عليه الأفراد لا يقابله إنتاج مما يترتب عليه زيادة طلبهم على السلع والخدمات المدعمة.

ويرى البعض أن إلغاء الدعم قرارًا صائبًا وضروريًا وهو بمثابة الدواء المر واعتبره البعض الآخر بأنه قرارًا خاطئًا صدر في وقت غير مناسب.

ومن الملاحظ أن أغلبية الدعم يذهب إلى الأغنياء ورجال الأعمال وأصحاب المصانع والفنادق السياحية والسيارات الفارهة، فتلك الفئات تستفيد بأكثر من ٨٠% من

---

[٣٤] د. محمود الأسعد: مخصصات الدعم (المتوقعة) وتوزيعه، ورقة عمل، معهد التخطيط القومي ٢٠٠٨ صـ ١٠٧.

(ISSN: 2537 - 0758)

الدعم الحكومي، وترتب على ذلك ازدياد الغنى غنى وازدياد الفقير فقرًا، ولم تتحقق الفائدة المرجوة من الدعم.

فالدعم ينتج عنه شعبًا ضعيفًا يعتمد على مساعدة الدولة وهذا بدوره يضر بمصلحة الاقتصاد الوطني، فمن غير المقبول الاستمرار في سياسة الدعم إلى مالا نهاية، في ظل ارتفاع الدين وزيادة الأعباء وشدة المنافسة وارتفاع الأسعار.

ونحن نرى أنه لا بد من إلغاء الدعم ولكن بشكل تدريجي على بعض السلع مثل المحروقات حتى يتم الوصول إلى العرض والطلب الحر والمنافسة العالمية، ولا شك من وجود تبعيات خطيرة على ذلك المقترح حيث تتأثر جميع أسعار السلع والخدمات، ولكنه إجراء حتمي وضروري، وقد طبقت بعض الدول سياسة إلغاء الدعم مثل الأردن، وسوريا، والمغرب.

فالدعم يمثل ضغطًا كبيرًا على الموازنة العامة للدولة حيث تعانى بالفعل من عجز كبير منذ سنوات في ظل نمو سكاني متسارع مما دفع الحكومة المصرية للجوء إلى المؤسسات المالية الدولية المانحة طلبًا للعون المالي لسد الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.

ولذلك تعتزم الحكومة المصرية في التوقف عن إصدار بطاقات دعم التموين الجديدة وقصر عدد المستفيدين من البطاقات الحالية إلى فردين فقط لكل بطاقة.

ووفقًا للإحصاءات الرسمية[٣٥]. فقد بلغ عدد بطاقات الدعم الحكومي الغذائي ٢٣ مليون بطاقة يستفيد منها نحو ٧٢ مليون شخص وتبلغ قيمة هذا الدعم في موازنة ٢٠٢١ مبلغ وقدره ٨٧ مليار جنيه مصري (٥٠ مليار جنيه لدعم الخبز، ٣٧ مليار جنيه لدعم السلع التموينية).

ولقاء ذلك قامت الحكومة في عام ٢٠٢١ بإلغاء البطاقات التموينية للمتزوجين الجديد، وتعتزم الحكومة المصرية إلغاء الدعم على خدمة الكهرباء بحلول عام ٢٠٢٥.

ولكن قبل إلغاء الدعم يجب على الحكومة المصرية أن تتخذ من الإجراءات التي تمنع جشع التجار ومنع الممارسات الاحتكارية وضبط الأسواق، فإن إلغاء الدعم هو إصلاح جذري لأخطاء مزمنة، فالمواطن لن يستفيد من الدعم إلا بشكل مؤقت بينما الإفادة الحقيقية تتمثل في التنمية وخلق فرص العمل والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

[٣٥] تقرير عن الدعم صادر من الجهاز المركزي للمحاسبات، ٢٠٢١.

إن إلغاء الدعم يترتب عليه آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة.

أولًا: الآثار المباشرة لإلغاء الدعم:

يعد الدعم ضريبة سلبية على السلع والخدمات المدعمة وبالتالي فإن إلغاء الدعم يترتب عليه ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وزيادة في تكاليف المعيشة خاصة في السلع الغذائية، وهناك بعض السلع مهما زادت أسعارها بسبب الغاء الدعم لن يترتب عليها انخفاض في الاستهلاك ومثال ذلك رغيف الخبز فمهما زاد سعره لن تقل الكمية المستهلكة منه بل من الممكن ان تزيد مقارنة بالسلع البديلة كالأرز على سبيل المثال.

ومن ثم سيترتب على ارتفاع أسعار تلك السلعة زيادة في تكاليف معيشة المستهلكين بشكل متباين وفقًا لمستويات الدخول، ويترتب على الغاء الدعم بان الاضرار المترتبة عليه لطبقة الفقراء ومحدودي الدخل تكون سيئة للغاية لانخفاض دخولهم مقارنًة بأصحاب الدخول المرتفعة.

وتكون الطبقات الفقيرة مضطرة لتغيير نمط الاستهلاك الغذائي فيتم التقليل من السلع مرتفعة الثمن مثل اللحوم والدواجن وتعويض ذلك باستخدام النشويات رخيصة الثمن.

اما بالنسبة لطبقة الأغنياء فان الغاء الدعم لن يؤثر عليهم لوجود مدخرات لديهم تواجه الزيادة في تكاليف وأعباء المعيشة.

ثانيًا: الآثار غير المباشرة لالغاء الدعم

تتمثل الآثار غير المباشرة في ارتفاع أسعار العديد من السلع التي لم تكن مدعمة أصلًا ومن أمثلة ذلك ارتفاع أسعار المسلي النباتي عندما يُلغى الدعم عن الزيت، وارتفاع أسعار المكرونة عند الغاء الدعم عن الدقيق، وارتفاع أسعار اللحوم عند الغاء الدعم عن الذرة التي تستخدم كعلف للماشية... الخ. بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي يبيعها القطاع الخاص والتي لم تكن مدعمة أصلًا.

وبالتالي فان الغاء الدعم سيترتب عليه سلسلة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار، بل قد يترتب على ذلك زيادة في الأسعار بأكثر من مقدار الدعم، وينتج عن ذلك ارتفاع الرقم القياسي للأسعار وزيادة التضخم، وتتدهور الأحوال المعيشية لأصحاب الدخول الضعيفة، ويعد ذلك من أهم العوامل التي تسبب الاحساس بغلاء المعيشة.

كما ان الغاء الدعم عن بعض السلع سيؤدى إلى ارتفاع أجور الأيدي العاملة خاصةً العمالة الزراعية والصناعية مما يؤثر بالسلب على القطاعين الزراعي والصناعي وانخفاض مستوى المعيشة.

(ISSN: 2537 - 0758)

الآثار السلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي:

إن إلغاء الدعم سيؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، فإن ارتفاع أسعار المحروقات على سبيل المثال من شأنه أن يؤدى إلى التضخم، حيث سيترتب على زيادة أسعار المحروقات ارتفاع أسعار السلع والخدمات سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية لارتفاع تكاليف النقل، ولذلك نجد الحكومات وخاصَة في الدول النامية تتخوف بشكل كبير من إلغاء الدعم.

ويترتب على إلغاء الدعم تولد مشكلات جديدة نلخصها في الآتي:

١. إلغاء الدعم سيؤدى إلى المطالبة بزيادة الأجور، حيث أن إلغاء الدعم يؤدى إلى انخفاض الأجور الحقيقية بما يعادل قيمة إلغاء الدعم.
٢. إلغاء الدعم سيؤدى إلى تضرر الطبقات الفقيرة بسبب ارتفاع الأسعار التي تفوق قدراتهم المالية، وبالتالي عدم تحقيق الإشباع المستهدف للمواطن.
٣. يترتب على إلغاء الدعم غياب التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وظهور طبقات معدومة ومحرومة، واتساع الفجوة بين طبقات المجتمع.

الآثار السلبية لإلغاء الدعم على المستوى السياسي:

إن إلغاء الدعم يترتب عليه رفض شعبي كبير لأن ذلك سيؤثر عليهم سلبيًا في دخولهم الحقيقية ويتولد على إلغاء الدعم مشكلات سياسية نلخصها فيما يلى:

١- عدم تقبل معظم طبقات المجتمع لقرار الحكومة بإلغاء الدعم ويترتب على ذلك رفضًا شعبيًا بشكل كبير.

٢- اندلاع ثورات الجياع الذين يعتمدون في حياتهم اليومية على اسعار السلع المدعمة.

الفرع الثاني
إبقاء الدعم

يرى أصحاب هذا الرأي بإبقاء الدعم على ما هو عليه لوجود مزايا يتمسكون بها وان الآثار السلبية في الابقاء على الدعم لا تبرر التضحية به، وقد تصدى أصحاب هذا الرأي للذين ينادون بإلغاء الدعم للحجج التالية:-

١- <u>تسريب الدعم لغير مستحقيه:</u>

لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل هذه الحجة فانه بالنظر إلى الواقع العملي نجد ان الدعم يصل إلى جميع طبقات المجتمع فالمواد البترولية ووسائل المواصلات

بمختلف أنواعها يستفيد من دعمها جميع طبقات المجتمع، في حين ان سياسة الدعم تهدف لحماية طبقات الفقراء ومحدودي الدخل، فالمسئولية تقع على عاتق الحكومة في تحديد الفئات المستحقة للدعم، ويجب عليها أن تضرب بأيدي من حديد على هؤلاء الوسطاء والمتاجرين في قوت الشعب بكل ما تمتلك من وسائل الردع بدلًا من الغاء الدعم.

٢- خسائر بعض شركات القطاع العام في ظل سياسة الدعم:

ان قيام شركات القطاع العام ببيع منتجاتها باقل من سعر التكلفة، فيترتب على ذلك تحقيق خسائر لتلك الشركات، فتقوم الدولة بتعويضها لكى تستمر في الانتاج.

وهذه الحجة مردود عليها:

ان تحديد الدولة لمبالغ معينة لدعم شركات القطاع العام، فان هذا الدعم لابد وان يكون محددًا في الموازنة العامة للشركة، ومن ثما يتحدد الانتاج وكميته على أساسه.

واذا كان حجم الانتاج الذى تم تحديده مسبقًا لا يتناسب مع حجم طلب السوق، فان ذلك سيؤدى إلى خلق السوق السوداء، فيقوم القطاع الخاص بإنتاج نفس السلعة وبيعها بسعر أعلى فيحقق أرباحًا.

كما ان الدعم لا يقدم لجميع الصناعات، فهو يُقدم للصناعات الوليدة على أمل أن تنخفض تكاليف الانتاج لديها مع مرور الوقت وتزول الحاجة إلى الدعم.

لذلك من الضروري أن تتخذ الحكومة خطوات إيجابية واجراءات إدارية لضمان وصول الكمية التي ينتجها القطاع العام إلى المستهلكين المستهدفين من الدعم.

ويجب اختيار الصناعات التي تدعمها الحكومة للقطاع العام فهناك صناعات لا يعد الدعم لها مفيدًا للفقراء ومحدودي الدخل، فيستفيد منها الأغنياء دون غيرهم والأمثلة عديدة على ذلك مثل السيارات وأجهزة التكييف وغيرها، فمهما كان مقدار الدعم على صناعة السيارات مثلًا، فان ثمن السيارة يتعدى مئات الآلاف من الجنيهات وبالتالي فان دعم صناعة السيارات لا جدوى منه لأن طبقة المستهلكين تكون للأغنياء فقط دون الفقراء ومحدودي الدخل، فبدلًا من الغاء الدعم أو تخفيضه، فانه يجب انتقاء السلع التي يتم دعمها بناءً على دراسة معمقة لحاجة الفقراء ومحدودي الدخل.

٣- دعم السلع يؤدى لعجز الموازنة العامة والتضخم:

لاشك أن من أهم أسباب التضخم في الدول النامية وفى مصر يرجع إلى عجز الموازنة العامة للدولة، ويعد الإنفاق الحكومي على الدعم هو من أحد الأسباب الرئيسية للتضخم.

(ISSN: 2537 - 0758)

وهذه الحجة مردود عليها:

ان بنود الإنفاق العام متعددة، ويعد الدعم إحداها، ولا يمكن التسليم بالقول أن عجز الموازنة العام يتمثل في الإنفاق على الدعم وحده دون غيره.

ان تمويل الدعم عن طريق الجهاز المصرفي يسبب التضخم، ولكن تمويل الدعم عن طريق تحصيل الضرائب فانه لا يؤثر كثيرًا على عجز الموازنة العامة للدولة.

وعلى الدولة الا تلقى باللوم على الدعم في عجز الموازنة العامة بل يجب عليها أن تدرس طريقة تمويله من ايرادات الضرائب التي تفرض على الأغنياء، وتخفيض إنفاقها على البنود التي هي أقل أهمية والتي لا تؤثر على مستوي معيشة المستهلكين المستهدفين من الدعم.

الفرع الثالث
ترشيد الدعم

اتفق جميع الاقتصاديون على أنه يمكن مواجهة الآثار السلبية للدعم على المدى الطويل بزيادة الإنتاج وإتباع سياسة اقتصادية متكاملة.

أما على المدى القصير فيرى البعض ضرورة تحويل الدعم العيني إلى دعم نقدى خلال فترة خمس سنوات.

وهناك بعض الآراء ترى الإبقاء على الدعم للسلع والخدمات الأساسية مع ترشيده بشكل تدريجي، وذلك لضمان العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، حيث ان الغاء الدعم سيترتب عليه أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لذلك فانه من الافضل ترشيده، مع ضمان وصوله إلى مستحقيه، مع نهج سياسة صارمة تعالج المساوئ الموجودة في الدعم العيني.

ان التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي، يترتب عليه آثار على درجة كبيرة من الأهمية، كالتغلب على زيادة الاستهلاك، وسوء الاستخدام.

فان المستهلك الذى يحصل على الدعم النقدي لن يشترى السلع والخدمات الا بالمقدار الذى يحتاجه فقط ليوفر بقية مبلغ الدعم النقدي، أما لو كان الدعم عيني فان المستهلك سوف يشترى السلع والخدمات المدعمة حتى لو لم يكن بحاجة إلى اقتناءها.

ولنجاح سياسة تحويل الدعم من عيني إلى نقدى يتطلب الأمر تحديد الافراد المستحقين للدعم واستبعاد غير المستحقين، وذلك من خلال دخل الأسرة فيتحدد حد

أقصى لدخل الأسرة حتى يخضعوا للدعم النقدي، فان تجاوز دخل الأسرة الحد المقرر، فيتم استبعادهم من الدعم النقدي.

ويتم توصيل الدعم النقدي للفئات المستحقة عن طريق إضافاتها إلى رواتب العاملين في الحكومة وكذلك الأمر لأرباب المعاشات، أما من يعملون في القطاع الخاص فيصرف لهم الدعم مع رواتبهم ويقوم صاحب العمل بصرف المستحقات من الخزانة العامة للدولة.

ويجب التصنيف بين الفقراء ومحدودي الدخل من خلال رسم خريطة واضحة للفقراء، وأخرى لمحدودي الدخل، وذلك لتصميم برامج الدعم الملائمة لكل فئة، فقد يرى المجتمع أن التوسع في المساندة المادية مفيد لبعض الشرائح ذات الدخل المحدود، وأن التوسع في المساندة السلعية والخدمات المجانية هو أكثر فائدة لبعض الطبقات الفقيرة[٣٦].

كما انه كلما بقيت العلاقة غير المتوازنة بين الأجور والرواتب من جانب وبين تكاليف المعيشة من جانب آخر، كلما أدى ذلك إلى آثار سلبية تنعكس على التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي[٣٧].

إن الآراء المختلفة والتي تنادى بإلغاء الدعم أو بالإبقاء عليه أو بترشيده لها ما يبررها.

ولكنني أرى بأنه من الأفضل استبدال الدعم العيني إلى الدعم النقدي عن طريق الإعانات المالية، وهذا يحقق وفر للموازنة العامة للدولة حيث سيقتصر الدعم النقدي على الطبقات المستهدفة من الدعم واستبعاد الطبقات غير المستحقة.

ويتعارض البعض[٣٨] مع رأينا هذا مستندين في ذلك لما يلى:

١- صعوبة تحديد قيمة البدل النقدي لمختلف الفئات التي تستحق هذا البدل.

وهذا الرأي نرد عليه: بأن قيمة البدل النقدي يتم تحديده بشكل تقريبي وفقًا لدراسات متخصصة عن دخول المستهلكين والمستوى العام للأسعار ولا يوجد مشكلة في حالة عدم تحديده بدقة فيمكن زيادته.

---

[٣٦] د. علا سليمان الحيكم، تفعيل منظومة الدعم في مصر من خلال آليات الاستهداف، ورقة عمل، معهد التخطيط القومي ٢٠٠٨ ص ٢٢.

[٣٧] د. اياد على: الدعم والسياسات الاقتصادية الكلية، ورقة عمل، معهد التخطيط القومي ٢٠٠٨ ص٧٠.

[٣٨] د. رمزي زكى، هل تصلح زيادة الأجور كبديل عن الدعم، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٨٤، إبريل، ١٩٨١، ص ٤١.

(ISSN: 2537 - 0758)

٢- عدم وجود أي ضمان لتوفير السلع الأساسية بأسعار تناسب الفقراء ومحدودة الدخل، مما يؤدى إلى انخفاض مستوى التغذية لهذه الفئات بعد إلغاء الدعم العيني.

وهذا الرأي نرد عليه: أن توفير السلع الأساسية بأسعار تناسب الفقراء ومحدودي الدخل هو مسئولية الدولة وأجهزتها الرقابية على الأسعار فيجب أن يتم تفعيلها بشكل جاد، وفرض عقوبات رادعة على المتلاعبين بالأسعار.

٣- احتمال عدم التعويض الكامل بسبب زيادة الأسعار بعد إلغاء الدعم العيني، مما يؤدى إلى تدهور معيشة الطبقات الفقيرة.

وهذا الرأي نرد عليه: أن احتمال عدم التعويض الكامل لزيادة الأسعار بعد إلغاء الدعم العيني، فإن ذلك لا يعد مشكلة حيث في تلك الحالة سيتم زيادة الدعم النقدي حتى يتناسب مع الأسعار السائدة في الأسواق.

المطلب الثالث

جهود الدولة نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال سياسة الدعم

تخطو مصر خطوات جادة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ومن أهم تلك الخطوات سعى الحكومة المصرية نحو القضاء على ظاهرة الفقر، والقضاء على العشوائيات، ودعم الطبقات الفقيرة وتلبية احتياجاتهم الأساسية.

إن من أهم أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة القضاء على الفقر، وحماية كوكب الأرض، والعمل على تحقيق الازدهار لجميع أفراد الوطن، كما تهتم بتغيرات المناخ وتعزيز الابتكار والاستهلاك المستدام والسلام والعدالة.

لقد دخلت أهداف التنمية المستدامة حيز التنفيذ وذلك في يناير ٢٠١٦ حيث تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع السياسات والتمويل للبرامج الإنمائية للسنوات الخمسة عشر المقبلة حتى عام ٢٠٣٠.

وترتكز الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على عدة مجالات رئيسية، **أهمها:**- الحد من الفقر، وبناء السلام، وتعزيز الحكم الديمقراطي، ومواجهة آثار تغير المناخ، ومواجهة آثار الكوارث ومواجهة عدم المساواة الاقتصادية، والاهتمام بالتعليم والصحة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

ولقد تبنت مصر استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠) مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يهدف إلى تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل.

ولقد تقدمت مصر ٩ مراكز في مؤشر التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠ حيث حصلت على المركز ٨٣ من بين ١٦٦ دولة، مقابل المركز ٩٢ من بين ١٦٢ دولة في عام ٢٠١٩، وتسير مصر في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث حققت بالفعل **تقدمًا في ٩ أهداف وهى على النحو التالي**[٣٩]:-

١. القضاء على الفقر بالرغم من وجود بعض التحديات.
٢. القضاء على الجوع: وذلك بسبب تحسن مستويات التقزم والهزال في الأطفال دون سن الخامسة والاهتمام بمستوى التغذية للمواطنين.
٣. الاهتمام بالصحة الجيدة: حيث انخفضت نسب الوفيات.
٤. الاهتمام بالتعليم الجيد: حيث تم تطوير المناهج الدراسية بالرغم من التحديات القوية في هذا المجال.
٥. الاهتمام بمياه الشرب: فقد تم تطوير شبكات المياه والصرف الصحي بشكل ملحوظ، وتوصيل مياه الشرب إلى القرى الأكثر فقرًا.
٦. الاهتمام بقطاع الكهرباء: فقد شهدت شبكات الكهرباء دعمًا غير مسبوقًا مما نتج عنه تحسن ملحوظ في اداءها.
٧. انخفاض معدل البطالة: نتيجة خلق فرص عمل بسبب المشروعات العملاقة التي تقوم بها الدولة وخاصةً المشروعات المتعلقة بالبنية التحتية.
٨. إنشاء مدن جديدة: ويعد مشروع العاصمة الإدارية الجديدة طفرة عمرانية غير مسبوقة لم تشهدها مصر من قبل.
٩. حماية المواقع البحرية: وذلك بحماية نسبة الأسماك المتواجدة في البحار من صيدها بشكل مفرط.

وفى إطار سعى الحكومة المصرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تم إطلاق عدد من المبادرات أهمها مبادرة (حياة كريمة) لتحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص عمل والقضاء على العشوائيات لتقليل معدلات الفقر، بالإضافة إلى مبادرة (نتشارك هنعدي الأزمة) من قبل صندوق تحيا مصر لدعم العمالة غير المنتظمة وغيرها. وقد اتخذت مصر خطوات هامة نحو تحقيق تلك الأهداف **تمثلت فيما يلى:**-

١. أهتمت الحكومة المصرية بصحة المواطنين وذلك عن طريق دعم نظام التأمين الصحي والذى بدأ العمل به عام ٢٠٢٠ بتكلفة بلغت حوالى ٤٠٠ مليون دولار،

---

[٣٩] تقرير معهد التخطيط القومي، وزارة التخطيط، الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ في سياق توجيهات التنمية في مصر عام ٢٠١٦ ص٢، ٣.

(ISSN: 2537 - 0758)

وذلك لضمان رعاية صحية شاملة وعادلة وعالية الجودة، كما وفر المشروع حماية للمواطنين الأكثر فقرًا في ربوع الدولة حماية مالية مؤقتة لمجابهة تكاليف الخدمات الطبية المرتفعة والناتجة عن فيروس كورونا.

٢. اهتمت الحكومة المصرية بمشروع دعم إصلاح التعليم والذى انطلق في عام ٢٠١٨ بهدف دعم الإصلاحات التي تنفذها الحكومة، حيث أن المراد منها تطوير عملية التعلم والتعليم داخل المدرسة الحكومية.

٣. صدر تقرير الدراسة التشخصية للقطاع الخاص في مصر في شهر ديسمبر ٢٠٢٠ بهدف دعم النمو الذى يقوده القطاع الخاص، وتوفير فرص عمل، وتحفيز الاستثمارات الخاصة

٤. بدأ مشروع إدارة جودة الهواء وتغير المناخ في القاهرة الكبرى وذلك في سبتمبر ٢٠٢٠ وذلك للمساهمة في تحقيق تعاف مستدام وقادر على الصمود، ويعد ذلك دعمًا واضحًا من الحكومة المصرية للحيلولة من المخاطر البيئية والصحية خاصًة في ظل مكافحة فيروس كورونا.

٥. إن الإصلاح في الهيكل التنظيمي الذي قامت بها الحكومة المصرية قد نال استحسان البنك الدولي، والذى يُعد شريكً لمصر في إعادة البناء وتحقيق النمو الاقتصادي.

الخاتمة

إن الدعم يعد وسيلة على جانب كبير من الأهمية نحو التقريب بين شرائح المجتمع، فيتم منحه للطبقات الفقيرة المستهدفة بعد إعداد دراسات دقيقة عنهم ليتم التأكد من استحقاقهم للدعم، وقد تطرقنا في هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث، وكل مبحث أشتمل على ثلاثة مطالب.

تناولنا في المبحث الأول ماهية الدعم وتم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب تعرضنا في المطلب الأول بالمقصود من الدعم واوضحنا في المطلب الثاني تأثير الدعم على سلوك المستهلك والمنتج وأشارنا في المطلب الثالث للضوابط الواجب توافرها عند تقرير سياسة الدعم.

وتعرضنا في المبحث الثاني للآثار الاقتصادية لسياسة الدعم وتم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب تعرضنا في المطلب الأول للآثار الاقتصادية للدعم على الاستهلاك والإنتاج

وأوضحنا في المطلب الثاني الآثار الاقتصادية للدعم على الادخار والاستثمار وأشارنا في المطلب الثالث للأثار الاقتصادية للدعم على ميزان المدفوعات.

وتناولنا في المبحث الثالث لتقييم سياسة الدعم والحلول المقترحة وذلك من خلال ثلاثة مطالب تعرضنا في المطلب الأول لتقييم سياسة الدعم، وأوضحنا في المطلب الثاني للحلول المقترحة لحل مشاكل الدعم واختتمنا المطلب الثالث بجهود الدولة نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال سياسة الدعم.

إن سياسة الدعم تعد من أهم سياسات الحكومة المصرية بسبب اهتمامها الشديد بالطبقات الفقيرة، وذلك بسعيها نحو توفير مصادر تمويل حقيقة لتغطية تكلفة الدعم، والنهوض بالطبقات المستهدفة من الدعم، ولقد توصلنا لبعض النتائج والتوصيات من هذا البحث، نسردها على النحو التالي:

أولاً: النتائج المستخلصة من الدراسة:

من خلال ما تم عرضه في هذا البحث، فإن الدعم يستهدف طبقة الفقراء في المجتمع الذى يُعد حقًا لهم، **وبناء على ذلك توصلنا إلى النتائج الآتية:**

١) لا يوجد حصر دقيق للفئات المستحقة للدعم، وذلك لعدم وجود منظومة متكاملة توضح تصنيف تلك الفئات حيث يوجد فئات فقيرة، وفئات أشد فقرًا.

٢) الدعم العيني يوجد به العديد من السلبيات فيستفيد منه القادر وغير القادر، وتكون الاستفادة في كثير من الأحيان لصالح الفئات القادرة وعلى سبيل المثال دعم المحروقات ووسائل النقل، وبالتالي لا يحقق الدعم الهدف المنشود منه.

٣) يعد الدعم من الحقوق وليس من العطايا لصالح الفقراء، فيجب توصيله لهم بشكل إنساني، دون أي تجريح لكرامة الفئات المستحقة الا إنه من الملاحظ على كثير من القائمين على الدعم لا يتفهمون ذلك جيدًا.

٤) قد يتمثل الدعم في دعم المنتجين لتخفيض التكلفة الإنتاجية فتنخفض أسعار السلع الأساسية أو قد يكون الدعم للمستهلكين في صورة دعم نقدى لمواجهة الارتفاعات المتتالية في المستوى العام للأسعار.

٥) يعد الدعم النقدي أفضل من الدعم العيني، حيث أن الدعم النقدي يوجه مباشرَة إلى الفئات المستهدفة من الدعم، وبالتالي يكون أكثر عدالة من الدعم النقدي.

(ISSN: 2537 - 0758)

٦) مصادر الدعم هي في الأساس مصادر حكومية، إلا إن الدعم غير الرسمي الذى يصدر من الأهالي يساعد الدولة في انفاقها على الدعم ولا تظهر تلك المشاركة في الموازنة العامة للدولة.

٧) يوجد علاقة عكسية بين الدخول والدعم، فكلما زادت الدخول انخفض الدعم والعكس صحيح فكلما انخفضت الدخول زاد الدعم.

٨) يلعب برنامج تكافل وكرامة دورًا على قدر كبير من الأهمية حيث يهتم بالأبعاد الاجتماعية للفئات المستهدفة من الدعم، ويوجد أكثر من برنامج يهتم بالطبقات المستحقة للدعم مثل معاش التضامن الاجتماعي، مشروع حياة كريمة، برنامج فرصة، صندوق تحيا مصر.

٩) وجود خلل واضح في نمط الاستهلاك، فالسلع المدعمة يقبل عليها المستهلكون بشكل كبير حتى لو لم يكونوا بحاجة لشرائها.

١٠) ان سياسة الدعم تكون ناجحة إذا كانت مصادر تمويلها حقيقية مثل الضرائب، والرسوم، والجمارك، وتكون غير ناجحة إذا كانت مصادر تمويلها غير حقيقية، كما هو الحال في حالة تمويل الدعم بالعجز في الموازنة العامة للدولة.

١١) إن نجاح سياسة برنامج الدعم تتوقف على ضمان وصول الدعم لمستحقيه ومنع تسريبه لغير المستحقين.

١٢) الدعم لا يعد هدفًا في حد ذاته، وإنما يُعد برنامج لتخفيف استراتيجية لها أهداف عامة تسعى الدولة لتحقيقها.

١٣) لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أفضلية برنامج الدعم العيني عن الدعم النقدي.

ثانياً: التوصيات المقترحة من الباحث:

نوصى ببعض التوصيات التالية التي من شأنها ضبط القواعد الواجب توافرها في سياسة الدعم وهى على النحو التالي:

١) نوصى بفرض رقابة صارمة على توزيع الدعم للفئات المستهدفة منه، وترتيب دعم السلع وفقًا لأهميتها لصالح تلك الفئات.

٢) ضرورة ان تتوافر السلع الأساسية بأماكن قريبة من الفئات المستهدفة للدعم، وبكميات مناسبة من اجل استقرار الأسعار والقضاء على السوق السوداء.

٣) وضع الية لإحكام الرقابة على المنافذ الخاصة بالسلع المدعمة، والتأكد من عدم تسريبها للفئات غير المستحقة.
٤) يجب تحديث وبشكل دوري للفئات المستحقة للدعم لمنع تسريب الدعم لغير مستحقيه.
٥) إن برنامج تكافل وكرامة يعد من البرامج الناجحة ونرى بأنه يجب دعمه وحث الأغنياء المساهمة فيه لدعم الفقراء.
٦) ضرورة تحديث قواعد البيانات بشكل دقيق للفئات المستهدفة من الدعم ويكون التحديث بصفة دورية لضمان عدم تسريب الدعم.
٧) سن قوانين تجرم وتعاقب كل من تسول له نفسه بتقديم مستندات أو بيانات على خلاف الحقيقة لكى يستفيد من الدعم.
٨) العمل على القضاء على البطالة وخلق فرص توظيف حقيقية برواتب جيدة للفئات المستهدفة من الدعم، مما يترتب على ذلك تخفيض مبالغ الدعم الممنوحة لتلك الفئات بمقدار ما يشغله من وظائف.
٩) نقترح بترشيد الدعم لفترة زمنية معينة، ثم الغاءه تدريجيًا حتى لا يكون هناك نوعًا من التكاسل والتواكل من الفئات المستحقة للدعم.
١٠) نرى بوجوب تركيز الدعم للطبقات المستهدفة في القرى والنجوع فهم أشد احتياجًا من فقراء المدن.
١١) لا يمكن تفضيل نوع الدعم سواء كان عيني أو نقدى حيث يتوقف ذلك على عدة عوامل أهمها القرار السياسي للدولة، ومدى توافر قاعدة بيانات للطبقات المستهدفة من الدعم.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية:

١) د. السيد عبد المولى: المالية العامة دار الفكر العربي ١٩٧٥.
٢) د. اياد على: الدعم والسياسات الاقتصادية الكلية، ورقة عمل، معهد التخطيط القومي ٢٠٠٨.
٣) د. حازم الببلاوي: الدعم كالملح كثيرة يفسد الطعام، مقالة بجريدة الأهرام في ١٩٧٧/١٠/١٩.

(ISSN: 2537 - 0758)

٤) د. رمزي زكى، هل تصلح زيادة الأجور كبديل عن الدعم، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٨٤، إبريل، ١٩٨١.
٥) د. سعد طه علام: الدعم لأسعار السلع الزراعية والغذائية مذكرة رقم ١٢٨٣، معهد التخطيط القومي ١٩٨١.
٦) د. صفوت عبد السلام عوض الله: المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة الدولية، دار النهضة العربية القاهرة ٢٠١١.
٧) د. طارق نوير، إصلاح أنظمة الدعم في الاقتصاد المصري، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر نحو معدلات أعلى للنمو وتوزيع أكثر عدالة للدخل في الاقتصاد المصري، معهد التخطيط القومي، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٨.
٨) د. عادل أحمد حشيش: مشكلة الدعم السلعي والأمن الغذائي في مصر، دار الجامعات المصرية ١٩٨١.
٩) د. عبد المطلب عبد الحميد عبد المطلب: الجوانب الاقتصادية لسياسة الدعم رسالة ماجستير مقدمة لكلية التجارة، جامعة عين شمس ١٩٨٢.
١٠) د. عبد الناصر ناصر: طرائف وآليات الدعم الحكومي الاقتصادي ورقة عمل، معهد التخطيط القومي ٢٠٠٨.
١١) د. علا سليمان الحكيم: تفعيل منظومة الدعم في مصر من خلال آليات الاستهداف، ورقة عمل، معهد التخطيط القومي ٢٠٠٨.
١٢) د. على عبد القادر: أهداف التنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء العدد رقم (٨)، المعهد العربي للتخطيط الكويت ٢٠٠٣.
١٣) د. فتحي السيد التوني، الدعم في قطاع النقل البرى في مصر المبررات والآثار، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثاني عشر، العدد الأول يونيه ٢٠٠٤.
١٤) د. قدري جميل: أثر رفع الدعم على الفقراء ومستوى المعيشة، ورقة عمل، معهد التخطيط القومي ٢٠٠٨.
١٥) د. مجدة إمام حسنين: السياسات الاجتماعية في مراحل الانتقال نحو سياسات صديقة للبيئة مع تركيز خاص على مصر، معهد التخطيط القومي ٢٠١٥.
١٦) د. محمد دويدار: الاقتصاد السياسي، المكتب المصري الحديث، الطبعة الثانية ١٩٧٥.
١٧) د. محمد رضا العدل: اقتصاديات المالية العامة، مكتبة التجارة والتعاون القاهرة، الطبعة الثانية بدون سنه .

١٨) د. محمد عمرو عليش: تقييم سياسية الدعم في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٦٠: ١٩٨٥، رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٢.
١٩) د. محمد محمود محمد محمود أبو بكر: مشكلة الدعم بين اعتبارات السياسة المالية ومتطلبات الاقتصاد القومي في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق– جامعة عين شمس ١٩٩١.
٢٠) د. محمود الأسعد: مخصصات الدعم (المتوقعة) وتوزيعه، ورقة عمل، معهد التخطيط القومي ٢٠٠٨.
٢١) د. هدى النمر، أحمد سليمان: برنامج الحماية الاجتماعية ومنظومة دعم السلع الغذائية والخبز، الوضع الراهن وسبل التطور، معهد التخطيط القومي ٢٠٠٨.
٢٢) د. وائل محمود محمد حسين: أثر اصلاح منظومة الدعم على عجز الموازنة العامة، رسالة ماجستير، المعهد القومي للتخطيط ٢٠١٥.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1) Alan Williams, "Public Finance and Budjetary policy" George Alan Union LTD. Rouskin House, London, 1964
2) Baker. J. and, M. Grosh 1994, "Poverty reduction through geographic targeting: How well does it work? "world development, Vol. 22, No. 7.
3) Mkandawire, Thandika, "Targeting and Universalism in poverty reduction" UNRISD, 2005
4) Richard, A. Musqrave, Peggy Musgrarve "Public finance in Theory and Practice Mcgram-Hill Book company, 1980.
5) Steven R. Tabor "Direct cash transfers" world bank, June, 2002, PP: 15

ثالثاً: التقارير والاجتماعات:

١) الاجتماع الدوري لمجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار برئاسة د. خالد العناني وزير السياحة والآثار بمقر الوزارة في ٢٠٢١/٦/٢٩
٢) تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لعام ٢٠٢١.
٣) تقرير وزارة التضامن الاجتماعي عن المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة ديسمبر ٢٠٢١.

(ISSN: 2537 - 0758)

٤) تقرير الموازنة العامة للدولة ٢٠٢٠/٢٠٢١.
٥) تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لعام ٢٠٢٠.
٦) تقرير معهد التخطيط القومي، وزارة التخطيط، الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ في سياق توجيهات التنمية في مصر عام ٢٠١٦.
٧) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٨٣، تحليل خصائص ومتغيرات السوق المصري، الجزء الأول (الإطار النظري والتحليلي) يناير ٢٠٠٥.
٨) معهد التخطيط القومي، جهاز تخطيط الطاقة، دراسة أثر تحريك أسعار الطاقة على أسعار السلع والخدمات في مصر، القاهرة، يونيو، ٢٠٠٥.